

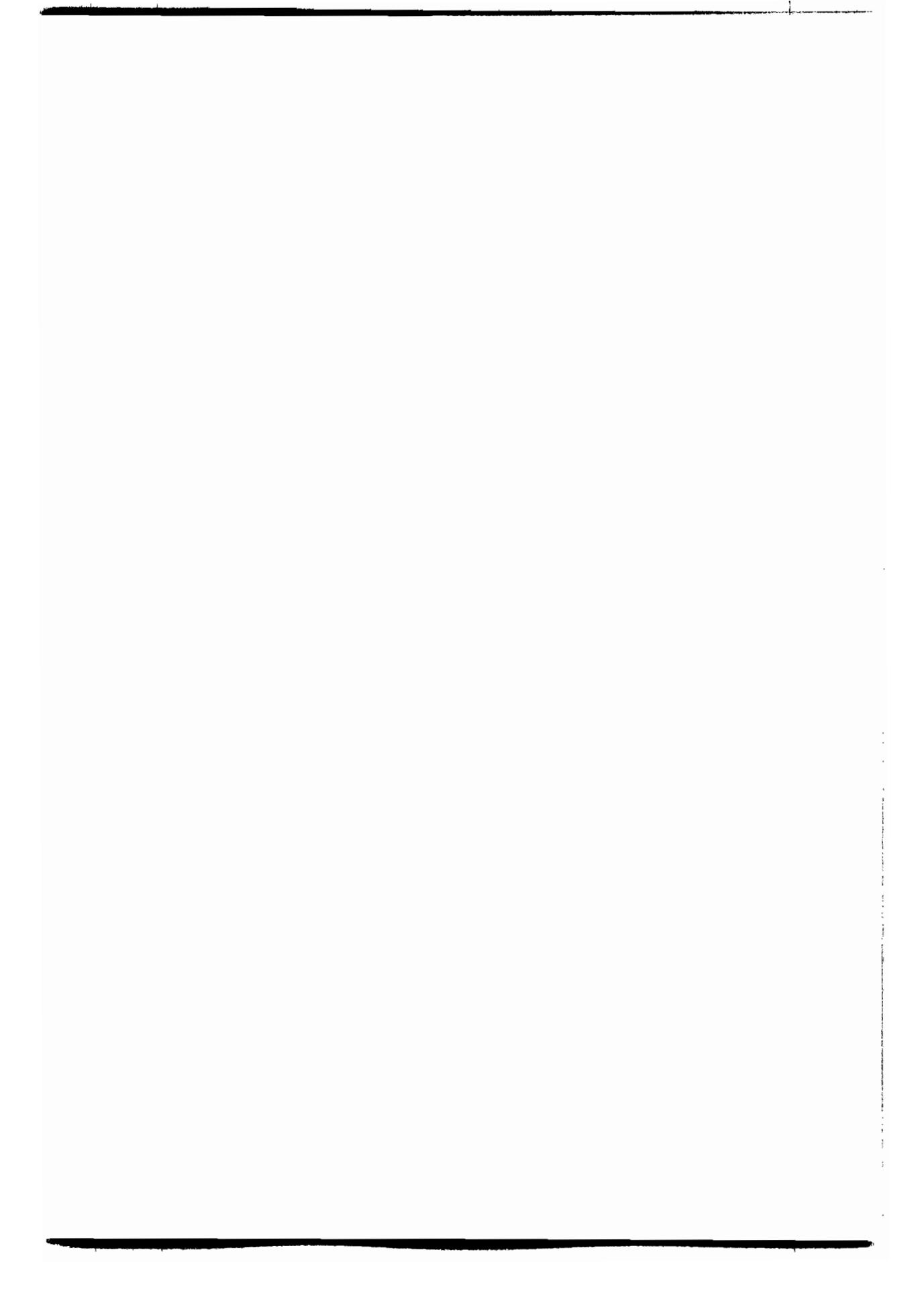
**ما نقله ثعلب في مجالسه عن سيبويه
جمعاً ودراسة**

د. سليمان بن عبدالعزيز بن عبدالله العيوني

كلية اللغة العربية

قسم النحو والصرف وفقه اللغة

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على نبينا محمد الأمين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

فهذا بحث عنوانه (ما نقله ثعلب في مجالسه عن سيبويه)، حدانى إليه كونه يتعلّق بعلمين شامخين في النحو، فسيبويه إمام البصريين وكثيرهم، وثعلب خاتمة الكوفيين وناقل مذهبهم، وكفى بالبحث فائدةً أن يدور في ذلك هذين النحوين.

كما يبيّن البحث شيئاً مما يحدّثه التفاس في العلم الواحد، فتعمل كوفي في صرف، ينقل عن سيبويه إمام أهل البصرة وحامل نحومهم. أضف إلى ذلك أنه يكشف جانباً من شخصية ثعلب العلمية، وسعة أفقه في النقل والنقاش.

كما يرتبط هذا البحث بكتاب سيبويه، أعظم كتب النحو، ويكشف بعض المحاوّلات الأولى للنقل عنه.

ويكتسب البحث أصالة من كون هذين العلمين قدّيمين في هذا العلم، فالخوض في علمهما خوض في منابع النحو الأولى الأصلية.

كما يوضح البحث بعض مذاهب الكوفيين التي أهملتها كتب النحو الجامعية، مما ذكرته في فصل (النحو الكوفي في البحث).

وقد استطعت من خلال التعمق في دراسة بعض نصوص (مجالس ثعلب) أن أصحح ما ترجم لي في بعض الموضع من خلل تحقيقه.

وقد رتبّت المسائل النحوية في البحث على ترتيب ألفية ابن مالك، لكونه أشهر الترتيبات النحوية.

ولم أكتب لسيبوبيه وثعلب ترجمة لكونها أشهر من أن يُترجم
لثلهما في بحث متخصص.

وقد خصَّصْتُ البحث بـ(مجالس ثعلب) لأنَّه أعظم كتب ثعلب،
وقد بحثت في كتابيه (الفصيح) و(قواعد الشعر) فلم أجدهما نقولاً
عن سيبويه^(١).

وقد سار البحث على الخطة الآتية:

- المقدمة.

- البحث الأول: دراسة المسائل التي نقلها ثعلب عن سيبويه، وفيه
إحدى عشرة مسألة.

- البحث الثاني: الدراسة المنهجية، وفيه أربعة مطالب:
المطلب الأول: دقة النقل وعدمه.

المطلب الثاني: موقف ثعلب من هذه النقول.

المطلب الثالث: طريقة حكاية ثعلب هذه النقول.

المطلب الرابع: النحو الكوفي في البحث.

- الخاتمة.

- المصادر والمراجع.

والحمد أولاً وأخيراً، والصلوة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله
وصحبه أجمعين.

(١) وقد وجدت في كتاب (مجالس العلماء) للزجاجي نقلين لثعلب عن سيبويه، ص ٤٨ ، ٩٨.

المبحث الأول

دراسة المسائل التي نقلها ثعلب عن سيبويه

المسألة الأولى:

علة جواز حذف نون الوقاية من (إني، كأني، لعلي، ليتي).

نقل ثعلب:

جاء في (مجالس ثعلب): (الْيَتِي وَلَيْتَنِي)، و(الْعَلِي وَلَعَلَّنِي)، و(إِنِي وَإِنَّنِي)، و(كَأَنِي وَكَأَنَّنِي)، قال في إسقاط النون: الكوفيون يقولون: لم يُضَفْ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى نُونٍ، وسيبوه يقول: اجْتَمَعَتْ حُرُوفٌ مُتَشَابِهَةٌ فَحَدَّفُوهَا^(١).

نص سيبويه:

قال سيبويه: "إِنْ قُلْتَ: مَا بِالْعَرَبِ قَدْ قَالَتْ (إِنِي) وَ(كَأَنِي) وَ(الْعَلِي) وَ(كَأَنَّنِي)؟"

فإِنَّهُ رَعَمَ أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ اجْتَمَعَ فِيهَا أَنَّهَا كَثِيرَةٌ فِي كَلَامِهِمْ، وَأَنَّهُمْ يَسْتَقْلُونَ فِي كَلَامِهِمُ التَّضْعِيفَ، فَلَمَّا اجْتَمَعَ كَثْرَةً اسْتَعْمَلُوهُمْ إِيَّاهَا وَتَضْعِيفُ الْحُرُوفِ حَدَّفُوهَا تَلَيَ الْيَاءَ.

فإِنْ قُلْتَ: (الْعَلِي) لِيُسْ فِيهَا نُونٌ؟

فإِنَّهُ رَعَمَ أَنَّ الْلَامَ قَرِيبَةٌ مِنَ النُّونِ، وَهِيَ أَقْرَبُ الْحُرُوفِ مِنَ النُّونِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ النُّونَ قَدْ تُدَغْمُ مَعَ الْلَامِ حَتَّى تُبَدَّلَ مَكَانُهَا لَامٌ، وَذَلِكَ لِقُرْيُهَا مِنْهَا^(٢).

(١) مجالس ثعلب ١٠٦/١.

(٢) الكتاب لسيبوه ٢٦٩/٢ (بلاط)، ونقل نص كلامه ابن السراج في الأصول ١٢٢/٢.

الدراسة:

الكلام هنا على علة جواز حذف نون الواقية من (إن) وأخواتها إذا اتصلت بها ياء المتكلم، فيقال: (إِنِي) و(إِنِي).

وألحظ على ما نقله ثعلب في ذلك أموراً:

١- أن سيبويه نقل هذا التعليل عن شيخه الخليل زعماً، ولم يقل به ابتداءً. وليس هذا بمحظ كبير؛ لأن كثيراً مما نقله سيبويه عن شيخه الخليل ولم يتعقبه عده النحويون قوله أيضاً.

٢- أن سيبويه جعل علة ذلك علة مركبة من أمرين، الأمر الأول اجتماع حروف متشابهة، وعبر سيبويه عن ذلك بـ(التضعيف)، وهذا الأمر نقله ثعلب، والأمر الثاني كثرة الاستعمال، وهذا لم ينقله ثعلب.

وهذا التركيب في العلة مقصود لسيبويه، فقد ذكره مرتين، ونصَّ عليه الزمخشري بقوله في بيان العلة: ((لتضعيف مع كثرة الاستعمال))^(١).

٣- أن تعبير ثعلب بـ(حروف متشابهة) دقيق؛ لأنه يختصر كلام سيبويه، فالتضعيف الذي عبر به سيبويه يعني به ((اجتماع الأمثال في (إِنِي) و(أَنِي) و(كَانِي) و(كَنِي)، والمقاربات في (لعْنِي)))^(٢); ولذا استدرك سيبويه فقال: ((إِنْ قُلْتَ: (لَعْنِي) ليس فيها نون؟)).

(١) المفصل للزمخشري ١٧٧، وانظر: شرح السيرافي ١٣٢/٣ - وشرح المفصل ٩٠/٣ - والتذليل والتمكيل ١٨٤/٢ - وجواهر الأدب ١٥٢.

(٢) التذليل والتمكيل لأبي حيان ١٨٣/٢ - ١٨٤.

٤ - أن ثعلبًا ذكر في رأس المسألة (ليتي) و(ليتني)، ثم ساق الخلاف، فهذا قد يشعر بأنَّ سيبويه يرى جواز (ليتي) بحذف نون الوقاية، في حين أنَّ سيبويه لا يجيز (ليتي) إلا في ضرورة الشعر^(١)، فقال: ((قد قال الشعراً (ليتي) إذا اضطُرُوا)).^(٢)

أما جوازه في النثر فمذهب الكوفيين، كالفراء^(٣) وثعلب^(٤). كما أنَّ علة سيبويه التي نقل ثعلب بعضها تأتي في هذا التجويز؛ لأنَّ (ليتني) ليس فيها اجتماع متشابهات، فالتأء لا تشبه النون.

٥ - تعليل الكوفيين هذا الحذف الذي نقله عنهم ثعلب في هذا النص

لي معه وقوفات:

أ - لم أجده من نقله عنهم من أصحاب كتب النحو الجامعة.
 ب - فسرَّد. أحمد الليثي قول ثعلب: ((الكوفيون يقولون: لم يُضَفْ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى نُونٍ)) بأنه ((يدرك تبرير الكوفيين للحذف - كأنَّ وجود نون الوقاية جاء على الأصل فلا حاجة له إلى ما يبرره - بأنَّ هذه الحروف لا تتأتى فيها الإضافة، فلَا تحتاج إلى النون)).^(٥)

ولست أرى هذا التفسير سليماً؛ لأنَّ الكوفيين - على نقل

(١) انظر: الارتفاع ٩٢٢/٢ - وأوضح المسالك ١١٠/١ - وشرح الأشموني ١٢٣/١.

(٢) الكتاب لسيبوه ٣٦٩/٢ (بولاق).

(٣) انظر: الارتفاع ٩٢٢/٢ - وأوضح المسالك ١١٠/١ - وشرح الأشموني ١٢٣/١.

(٤) انظر: مجالس ثعلب ١٠٦/١، وفيه: ((قال أبو العباس: في كلها يجوز بالنون وبحذفها)).

(٥) النحو في مجالس ثعلب د. أحمد الليثي ١٠١، قوله (تبرير) و(بيرره) من الكلام المولد.

ثعلب - يعللون بشيء كان في الفعل فجعل نون الوقاية معه واجبة، وليس هو في (إن) وأخواتها، وقد انتبه د. الليثي لذلك، فضعف علة الكوفيين به، فقال: ((والحق أن هذا لا يصلح علة لذاك لعدم العلاقة بينهما، وإنما الفعل لا يضاف، ومع ذلك تلزم نونه))^(١).

والذى أراه أن الإضافة المنافية عن (إن) وأخواتها في هذا النص معناها عدم وصول معانى هذه الحروف إلى ياء المتكلم، كما تصل معانى الأفعال إلى ياء المتكلم في نحو (أكرمني) و(يكرمني) و(أكرمني)، فالكرم واقع على المتكلم، أما نحو (إني كريم) فمعنى (إن) - وهو التأكيد - ليس واقعاً على المتكلم، بل على نسبة الكرم إلى المتكلم.

يدل على ذلك أن البصريين والكوفيين يسمون حروف الجر (حروف الإضافة)؛ لأنها توصل معانى الأفعال إلى الأسماء بعدها، في نحو: (مررتُ بزيد)، فالباء أو صلت المرور إلى زيد^(٢).

وبهذا يصح تعليل الكوفيين، فيكون في الفعل شيء أوجب نون الوقاية، فلما انتفى هذا الشيء من (إن) وأخواتها جاز حذفها.

(١) النحو في مجالس ثعلب ١٠١.

(٢) انظر: الكتاب لسيبوه ٤٩٧/٣ (هارون) - والمقتضب ٣٣/٤ - وشرح المفصل ٧/٨ - ومصطلحات النحو الكوفي لأستاذنا د. عبدالله الخثران ١٢٣.

ج- نقلت بعض كتب النحو عن الفراء رأياً في تعليل الحذف يخالف ما نقله ثعلب عن الكوفيين، «فإنه احتاج لسقوط النون في (إن) و(كأن) و(لعل) بأنها بعدها عن الفعل؛ إذ ليست على لفظه، فضعف لزوم النون لها، و(ليت) على لفظ الفعل، فقوى فيها إثبات النون، ألا ترى أن أولها مفتوح وثانيها حرف علة ساكن وثالثها مفتوح، فهو كـ(قام) و(باع) و(شد) و(مد)»^(١).

وقد ضعَّف السيراني وابن يعيش^(٢) هذا القول بأن يلزمها أن يقل حذف نون الوقاية مع (أن) المفتوحة؛ لأنها على وزن الفعل المضاعف، نحو (رد).

وقد يقال إن الكوفيين يرون أن (أن) المفتوحة أصلها (إن) المكسورة، كما هو أشهر الأقوال في المسألة^(٣).

ورأى الفراء هذا لم أجده في كتب الفراء، ولكنه يخالف ما أُسِّب إليه من جواز (ليتني) و(ليتي)، إلا أن يقال: إنه يجيئ (ليتي) على قلة هذا ((وقد اعتلوا لحذف ذلك بأشياء لم يكن في ذكرها

(١) شرح المفصل ٩١/٣، وانظر الرأي في: شرح السيراني في ١٢٤/٣، وكلاهما لم يذكرا (لكن).

(٢) انظر: شرح السيراني في ١٢٤/٣ - وشرح المفصل ٩١/٣، وقال ابن يعيش قبل تضعيقه: (وهو قول حسن)).

(٣) قيل: المكسورة الأصل، وهو فعل سببيوي في الكتاب ١٢١/٢ (هارون) - والمبرد في المقتضب ١٠٧/٤ - وابن السراج في الأصول ١/٢٢٩ - وابن مالك في التسهيل وشرحه ٦/٢، وقيل: المفتوحة الأصل، وقيل: كل منها أصل. انظر: التذليل والتكامل ٥/٥ وشرح الأشموني ٢٧٠/١ - والفتح الودودي ١٨٢/١.

طائل))^(١)، فقيل: لأنها قبلت نون الوقاية تشبيهاً بالفعل لا أصالة، فانحطّت عن درجته، وقيل: لأنها طرف^(٢).

المسألة الثانية:

نوع (هو) في قوله - تعالى - : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ الإخلاص: ١
نقل ثعلب:

جاء في (مجالس ثعلب): ((قال الكسائي وسيبويه: (هو) من ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٣) عماد، فقال الفراء: هذا خطأ؛ من قبلي أن العماد لا يدخل إلا على الموضع الذي يلي الأفعال، ويكون وقاية للفعل، مثل (إله) قام زيد)، ثم يستعمل بعد فيتقدم ويتأخر، والأصل في هذا (إنما قام زيد)، فالعماد كـ(ما)، وكل موضع فعلى هذا جاء يقي الفعل، وليس مع ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ شيء يقيه)).^(٤)

نص سيبويه:

ليس لسيبوه في كتابه كلام على نوع (هو) في الآية.

الدراسة:

الكلام هنا على نوع (هو) في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾.
والحظ على ما نقله ثعلب في ذلك أموراً:

(١) شرح السيرافي في ١٢٤/٢.

(٢) انظر: المقتضب ٢٥٠/١ - وسر صناعة الإعراب ٥٥٠/٢ - والإيضاح لابن الحاجب ٤٥٦/١ - وشرح الكافية للرضي ٤٥٢/٢ - والتذليل والتمكيل ١٨٤/٢.

(٣) سورة الإخلاص ١.

(٤) مجالس ثعلب ٢٥٤/٢.

- ١- أنَّ ما نقله ثعلب عن سيبويه لم أجده في الكتاب، كما لم ينسبة إليه البصريون، ولا الميلون إليهم، كالزجاج^(١)، والفارسي^(٢)، فربما أراد ثعلب أن يكنى عن البصريين بسيبويه؛ لأنَّهم يرون أنَّ (هو) في الآية ضمير شأن^(٣).
- ٢- أنَّ (العماد) مصطلح كوفي^(٤)، فكيف يقول: إن سيبويه يقول به، وربما سَهَّلَ ذلك عنده أنه قرئه بالكسائي، فعبر عن القول بمصطلح الكسائي.
- ٣- كون (هو) في الآية ضمير شأن (عماداً) هو قول أكثر أهل اللغة والتفسير، كالبصريين^(٥)، والكسائي^(٦)، والفارسي^(٧)، وابن جني^(٨)، ومكي^(٩)، والزمخشري^(١٠)، وابن الشجري، وابن مالك،

(١) انظر: معاني الزجاج ٥/٢٧٧.

(٢) انظر: الحلبيات ٢٤٧ - ٩٠/١ والتعليقة.

(٣) انظر: إعراب النحاس ٥/٢٠٨ - وشرح المفصل ٣/١١٤.

(٤) يعبر الكوفيون عما يسميه البصريون (ضمير الشأن والقصة) بالعماد والمجهول والأمر. انظر: الخصائص ٢/٣٩ - ١٦٢/١ وشرح التسهيل - والمغني ٦٢٦، كما قد يطلقون العماد على ضمير الفصل أيضاً، انظر: مصطلحات النحو الكوفي ٤٧، ٦٦ - دراسة في النحو الكوفي ٢٢٩، ٢٦٧.

(٥) انظر: إعراب النحاس ٥/٢٠٨ - وشرح المفصل ٣/١٤٤.

(٦) انظر: معاني الفراء ٢/٢٩٩ - ومجالس ثعلب ٢/٣٥٤ - وإعراب النحاس ٥/٢٠٨.

(٧) انظر: الحلبيات ٢٤٧ - ٩٠/١ والتعليقة.

(٨) انظر: الخصائص ١/١٠٥ - ٤٢ والخاطريات.

(٩) انظر: مشكل القرآن لمكي ٢/٨٥٢.

(١٠) انظر: الكشاف ٤/٨١٢ - والمفصل وشرحه ٣/١١٤.

والرضي، وأبي حيان، وابن هشام، والسيوطى^(١).

وقال آخرون^(٢): بل هو ضمير عائد إلى مذكور في سبب نزول الآية، إذ جاء في أسباب النزول أن النبي ﷺ سُئل: ما رَبُّك؟ أَيْ أَكُل أَمْ يَشْرُب؟ أَمْ مِنْ ذَهَبٍ أَمْ مِنْ فَضَّةٍ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ السُّورَةَ^(٣)، فَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ: هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، أَيْ: رَبُّ اللَّهِ أَحَدٌ.

وهؤلاء الآخرون فريقان:

أ- فريق قال بذلك وهو لا يضعف وقوع ضمير الشأن مبتدأ، فيكتفي في تضليل قوليهم ضعف سبب النزول الذي ذكروه^(٤).

ب- وفريق قال بذلك لأنَّه يمنع وقوع ضمير الشأن (العماد) مبتدأ، مخالفًا جمهور النحوين^(٥) الذين جوزوه، كمن ذكرتهم في

(١) انظر على التوالي: أمالى ابن الشجري ٩١/١، ١١٦/٢ - وشرح التسهيل ١/١٦٢ - وشرح الكافية للرضي ٤/١٩٠ - والبحر المحيط ٨/٥٢٩ - والمغني ٦٣٦.

(٢) منهم: الأخفش في معانيه ٥٤٩/٢ - والفراء في معانيه ٥٤٩/٢ - ونقل ثعلب هنا إنكاره الإعراب الأول - وابن خالويه في إعراب ثلاثين سورة ٣٢٢.

(٣) انظر: معاني الفراء ٣٩٩/٣ - وتفسير الطبرى ١٢/٧٤٠ - ومعاني الزجاج ٥/٣٧٧ - وأسباب نزول القرآن للواحدى ٥٠٠ - والكشف ٤/٨١٢ - والمحرر ٥/٥٣٦ - والجامع ٢٤٦/٢٠ - وتفسير ابن كثير ٤/٥٦٦ - والكلام على سورة الإخلاص لابن رجب ٤٢ - ولباب النقول (مع الجلالين) ٨٢٠.

(٤) انظر تضليله في: إعراب النحاس ٥/٢٠٩ - وتفسير ابن كثير ٤/٥٦٦ - وفتح القدير ٥/٥١٣ - والفتح السماوى ٢/١١٣٥ - وحواشى محقق أسباب نزول القرآن للواحدى ٥/٥٠١ - وحواشى محقق الكلام على سورة الإخلاص لابن رجب ٤٤ - والصحيح المسند من أسباب النزول للوادعى ١٧٧ - وحواشى محقق تفسير الماوردي ٦/٣٦٩.

(٥) انظر: ارشاد الضرب ٢/٩٥٠.

الإعراب الأول، وكالزجاج، والنحاس، والجزولي والشلوبين،
وابن الحاجب، وابن أبي الريبع^(١)، وغيرهم^(٢).
وينسب المنع إلى الأخفش والفراء^(٣).

أما الأخفش فلم أجد في معانيه - مع تتبعي لمظان المسألة - ما يدل على المنع، ولا على التجويز، إلا أنه في آية الإخلاص^(٤) (آية المسألة) جعل (هو) ضميراً عائداً على مفهوم متقدم، ولم يجعله ضمير شأن، بناء على صحة سبب نزول السورة، وهذا لا يدل على منعه هذه المسألة؛ وهذا يبين إعرابه الآية لا مذهب النحوي، فربما فهم بعض النحويين من صنيع الأخفش هذا المنع، فنسبه إليه، أو ربما فهموا ذلك من نحو قول النحاس: «والأخفش سعيد قوله كقول الفراء في أنه كنایة عن مفرد، و(الله) خبر، قال الأخفش: (أحد) بدل من (الله)^(٥)»، في حين أن النحاس كان يذكر إعراب الأخفش للآية فقط، لا مذهب في المسألة النحوية، ومع ذلك عُرِفَ الأخفش بكثرة

(١) انظر: على التوالي: معاني الزجاج ٥/٢٧٧ - ٢٧٧ وإعراب النحاس ٥/٢٠٨ - ٢٠٩ وشرح المقدمة الجزولية الكبيرة ٢/٦٢٢ - وأمالي ابن الحاجب ٢/٤٦٤ - والبسيط لابن أبي الربيع ٢/٦٤٥.

(٢) انظر: تفسير البيضاوي ٨/١١٤ - والإرشاد للكريشي ١٥٥ - وشرح ألفية ابن معطي لابن جمعة ١/٦٤٩.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١/١٦٧ - وارتشاف الضرب ٢/٩٥٠ - والهمج ١/٢٢٤ - ونتائج التحصل ٢/٦٤٦.

(٤) انظر: معاني الأخفش ٢/٥٤٩.

(٥) إعراب النحاس ٥/٢٠٩.

المذاهب، فلعله ذكر هذا القول في كتاب آخر.

وأما الفراء فكلامه في معانيه في آية المسألة واضع في ذلك، قال: «ولا يكون العِمَادُ مسْتَأْنِفًا بِهِ، حَتَّى يَكُونَ قَبْلَهُ (إِنْ) أَوْ بَعْضُ أَخْوَانِهَا، أَوْ (كَانَ) أَوْ (الظَّنُّ)»^(١)، وقد نقل ثعلب عنه كلامه هذا كما في أول المسألة، ولكنّا نجد الفراء قد أجاز وقوع ضمير الشأن مبتدأ في معانيه في عدة مواضع، وذكر عليه أكثر من ستة شواهد^(٢)!

وهذا كلّه يدل على ضعف قول المانعين، وهذا الضعف مع ضعف سبب النزول يضعان قول هذا الفريق.

المسألة الثالثة

إعراب (اثنان) في قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ أَمْوَالَهُمْ بَيْنَ يَدَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ أَثْنَانٌ﴾.

نقل ثعلب:

جاء في (مجالس ثعلب): ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ أَمْوَالَهُمْ بَيْنَ يَدَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ أَثْنَانٌ﴾^(٣)، قال: رَعِمَ سِبْبُويْهُ أَنَّهُ (شهادة اثنين)، ورفع (الشهادة) بمحدوفي: مَعَهُ شَهَادَةُ اثْنَيْنِ قَدْ تَقَدَّمَا، وقال الفراء: إِنْ شِئْتَ رَفَعْتَهُ بـ(حِينَ)، أَيْ: (يَشْهَدُ اثْنَانٌ)^(٤).

(١) معاني الفراء ٢٩٩/٢.

(٢) انظر: معاني الفراء ٥٠/١ - ٥١، ٢١٢/٢.

(٣) سورة المائدة ١٠٦.

(٤) مجالس ثعلب ٢٨٩/٢.

نص سيبويه:

ما نقله ثعلب عن سيبويه ليس في كتابه.

الدراسة:

الكلام هنا على إعراب (اثنان) في الآية الكريمة.

واللحظ على ما نقله ثعلب في ذلك أموراً:

١ - أن ما نقله عن سيبويه ليس في كتابه، بل لم يذكر سيبويه هذه الآية الكريمة في كتابه.

٢ - أن ما نسبه ثعلب لسيبوبي هو إعراب الأخفش في معانيه^(١)، ثم صار يُنسب إلى أهل البصرة^(٢)، فلعل ثعلباً عزاه لسيبوبي من أجل ذلك، كما أن بعض المفسرين^(٣) عزا قول الفراء هنا إلى (أهل الكوفة).

٣ - أن ما نسبه ثعلب إلى الفراء ليس في معاني الفراء^(٤)، بل الذي في معاني الفراء قوله: ((رفع الاثنين بالشهادة، أي: ليشهدكم اثنان))^(٥)، وظاهر كلامه أن (اثنان) مرفوع بفعل دلّ عليه لفظ (شهادة) السابق، ولكنه لم يذكر خبر (شهادة).

وأما رواية ثعلب عنه أن الخبر هو (حين) فيحتمل احتمالين:

(١) انظر: معاني الأخفش ٢٦٦/١، وهو قول الفارسي في الحجة ٢٦٤/٣.

(٢) انظر: تفسير الثعلبي ١١٩/٤.

(٣) انظر: تفسير الثعلبي ١١٩/٤.

(٤) ونسبة إليه أيضاً ابن سيده في المحكم (شاهد) ١٨٢/٤، وعنه اللسان (شاهد) ٢٣٩/٣.

(٥) معاني الفراء ٢٢٣/١، ولم أجده للآية ذكراً آخر في معاني الفراء بحسب فهرس معانيه لـ د. فائزه المؤيد ١٢.

أ- أنه رواه عن الفراء سمائعاً، وهذا محتمل؛ لأنه راوية نحو الكوفيين.

ب- أنه استظهره من إعرابه السابق، فلما لم يجعل الفراء (اثنان) خبراً لـ(شهادة) تبادر إلى ثعلب أن الخبر عند الفراء هو (حين). ومما يجدر بالذكر أن بعضهم^(١) ذكر أن الفراء يرى أن (اثنان) فاعل^(٢) لـ(شهادة) سدّ مسدّ الخبر، ومعنى هذا أن (حين) ليس الخبر عندك كما نقل ثعلب.

وهذا مما يحتمله كلام الفراء، وخاصة قوله: ((رفع الاثنين بالشهادة))، إلا أن التفسير الذي قدمته عندي أولى؛ لأنه لا يخالف نقل ثعلب، في حين أن التفسير الثاني يخالفه وبصадمه، وثعلب أدرى بنحو الكوفيين وإعرابهم.

٤- ما جاء في (مجالس ثعلب): ((ورفع (الشهادة) بمحذوف، معه شهادة اثنين قد تقدما))، لم أفهمه، ولعله تحريف.

٥- في الآية إعرابات كثيرة، حتى قيل عنها: ((هذه الآية من أشكال القرآن حُكْمًا وإعرابًا وتفسيراً))^(٣)، وخلاصة إعرابها^(٤) أن (شهادة) مبتدأ، وفي خبره خمسة أقوال:

أ- أن الخبر (اثنان) على تقدير مضاف محذوف، أي: (شهادة

(١) صراحة في: روح المعاني ٤٧/٧، وإشارة في: الدر المصنون ٦٢٥/٢ - واللباب لابن عادل ٥٦٧/٧.

(٢) الدر المصنون ٦٢٤/٢، وانظر: إعراب النحاس ٤٤/٢ - والإتقان للسيوطى ٤/٤٣١.

(٣) انظر: البيان للعكברי ٤٦٦/١ - والبحر المحيط ٤٢/٤ - والدر المصنون ٦٢٥/٢.

اثنين)، وهذا أرجح الأقوال وأظهرها، وهو الذي نسبه ثعلب إلى سيبويه وليس في كتابه، وهو إعراب الأخفش^(١)، والفارسي^(٢)، وأحد قولي الزجاج والزمخشي وابن هشام^(٣)، وقدمه النحاس وأبو البقاء^(٤).

وقيل: إن المضاف المحذوف من المبتدأ، أي: ذوا شهادة بينكم اثنان، وقيل: (شهادة) مصدر بمعنى (شهود)، كقولهم: (رجل عَدْلٌ)، فلا يحتاج إلى تقدير محذوف.

بـ- أن الخبر محذوف، و(اثنان) مرفوع بال المصدر (شهادة)، والتقدير: فيما فرضتم علىكم أن يشهد اثنان، وهذا أحد قولي الزجاج والزمخشي وابن هشام^(٥)، وقدمه البيضاوي^(٦).

جـ- أن الخبر (إذا حضر)، أي: وقوع الشهادة في وقت حضور الموت، و(اثنان) فاعل بـ(يُشهد) مقدرة، وهذا ((أولى هذه الأقوال بالصواب)) عند الطبرى^(٧)، أو خبر المبتدأ محذوف تقديره (الشاهدان اثنان).

(١) انظر: معاني الأخفش ٢٦٦/١.

(٢) انظر: الحجة للفارسي ٢٦٤/٢.

(٣) انظر على التوالي: معاني الزجاج ٢١٥/٢ - والكشف ٧١٩/١ - وشرح شذور الذهب ٦٧.

(٤) انظر: إعراب النحاس ٤٤/٢ - والتبيان للعكברי ٤٦٦/١.

(٥) انظر: على التوالي: معاني الزجاج ٢١٥/٢ - والكشف ٧١٩/١ - وشرح شذور الذهب ٦٧.

(٦) انظر: تفسير البيضاوي ٢٣٧٤/٢.

(٧) في تفسيره ١٠٠/٧.

د- أن الخبر (حين الوصية)، وفي (اثنان) الوجهان المذكوران في (ج).

هـ- أن (اثنان) فاعل لـ(شهادة) سدّ مسدّ الخبر.

المسألة الرابعة:

نوع (ليس) في قوله الشاعر: (إنما يجزي الفتى ليس الجمل)

نقل ثعلب:

جاء في (مجالس ثعلب): «(مررت بزير ليس^(١) بعمرو)، قال:
الكسائي لا يجيئه إلا مع الباء، والفراء لا يلزمُه أن يقوله؛ لأنَّ
الكسائي يقول: الثاني محذوف مطلوب، وإذا جاء الخفظ لم يحذف
الخافض والفعل».

والفراء يقول: إذا حسنت (ليس) موضع (لا) جاز، وأشدَّ:

إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلُ^(٢)
قال: سيبويه يقول: (ليس الجمل يجزي)، فجعله فعلًا محذوفاً،

(١) في المطبوع من مجالس ثعلب ٤٤٦/٢ (مررت بزير لا بعمرو)، والتصحيح من الخزانة ١٩١/١١؛ لأن الكلام على (ليس) لا (لا)، وأن (مررت بزير لا بعمرو) يجيئها الكسائي والفراء وغيرهما بالباء الثانية ومن دونها، وإنما خلافهما الذي حكاه ثعلب في (مررت بزير ليس بعمرو)، فالكسائي لا يجيئه إلا بالباء؛ لأنه يقدر الفعل، فيقدرة بـ(مررت بزير ليس الأمر مررت بعمرو)، أما الفراء فلا يلزم ذلك؛ لأنه يجعل (ليس) حرف عطف يعطف (عمرًا) عطف مفردات على (زير)، فيجيئ الجملة بالباء الثانية ومن دونها، وسيأتي بيان مذهبهما في آخر المسألة.

(٢) البيت من الرمل، وهو للبيد بن ربيعة العامري الصحابي رضي الله عنه، وصدره: (وأذا أقرضت قرضًا فاجزه)، كما في: ديوانه ١٧٩ - والتصريح ٢٩٦/٩ - والخزانة ١٢٥/٢، وهو بلفظ (غير الجمل) في: الكتاب ٣٧٠/١ (بولاقي) - والمقتضب ٤١٠/٤ - والأصول ٣٠١/١.

وأستراح^(١)) .

نص سيبويه:

ما نقله ثعلب عن سيبويه ليس في كتابه.

الدراسة:

الكلام هنا على مجيء (ليس) حرف عطف.

وألحظ على ما نقله ثعلب في ذلك أموراً :

١ - أن ما نقله هنا عن سيبويه ليس في كتابه^(٢) ، إلا أنَّ سيبويه لم يذكر في حروف العطف أن (ليس) تأتي حرف عطف^(٣) ، وذكر أن خبر (ليس) يجوز حذفه^(٤) ، فكان ثلثاً عزا إلى سيبويه مفهوم مذهبة ، أو أنه نسب إليه مذهب البصريين الذين يمنعون مجيء (ليس) حرف عطف ، ويؤولون بيت المسألة ، كما سيأتي في الأمر الثاني.

٢ - أن رواية سيبويه للبيت في كتابه تختلف عن رواية ثعلب ، ولفظها عند سيبويه^(٥) :

(١) مجالس ثعلب ٤٤٦/٢ - ٤٤٧.

(٢) ونقله أيضاً عن سيبويه صاحب تهذيب اللغة (ليس) ١٢/٥١ ، قال: ((وقال سيبويه: أراد ليس يجزي الجمل، وليس الجمل يجزي)) ، ونقله في: اللسان (ليس) ٦/٢١١.

(٣) انظر: الكتاب لسيبوه (بولاق) ١/٤٢٠.

(٤) انظر: الكتاب لسيبوه (هارون) ١/٣٤٦ ، ١/٣٨٦.

(٥) انظر: الكتاب (بولاق) ٢٧٠ ، (هارون) ٢/٣٣٢ ، وانظر: الحلبيات المفارسي ٢٦٥

والخزانة ٦/٢٩٦ ، ومثل رواية سيبويه في: المقتصب ٤/٤١٠ - والأصول لابن السراج ١/٣٠١؛ ولذا قال في الأزهية ١٩٦: ((رواية البصريين (غير الجمل))).

إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى غَيْرُ الْجَمَلِ

وأورده على أن (الفتى) وهو معرفة قد ثُبَّتَ بـ(غير) وهي نكرة، والذي سوَّغه أن التعريف باللام يكون للجنس، فهو يقارب النكرة، وإن (غيراً) مضاد إلى معرفة، فقاربت المعرف.

٢- أن سياقة ثعلب للخلاف هنا سياقة جيدة دقيقة، في حين أن الخلاف في كتب النحو الجامعية يحصر الخلاف في قولين:

الأول: جواز مجيء (ليس) حرف عطف، فيكون كـ(لا)، نحو:
 جاء زيدٌ ليس عمرو، ورأيتُ زيداً ليس عمراً، ومررتُ بزيدٍ ليس عمرو، وهذا قول نسبة بعضهم إلى الكوفيين^(١)، وبعضهم إلى البغداديين^(٢)، وتردد آخرون في نسبته إليهما^(٣)، ونسبه بعضهم إلى الكسائي^(٤).

الثاني: منع ذلك، وهذا قول البصريين^(٥).

وتجاوز أبو حيان^(٦) ذلك، فنقل نصوصاً عن الكسائي أن (ليس)

(١) ((حكاء النحاس وابن بايشاذ عن الكوفيين)) كما في: الارتفاع ٤/١٩٧٧ - والجني ٤٩٧، وانظر: الأزهية ١٩٦ - والتسهيل ١٧٤ - والمساعد ٤٤٢/٢ - والمعجم ٢٦٢/٥.

(٢) انظر: الحلبيات ٢٦٤، قال: ((البغداديون أو طائفة منهم))- وشرح الجمل لابن عصفور ٢٢٥/١ - وأوضاع المسالك ٣٥٤/٣.

(٣) انظر: الارتفاع ٤/١٩٧٧ - والمغني ٣٩٠.

(٤) انظر: تهذيب اللغة (ليس) ٥١/١٢ - والصاحب لابن فارس ٤١ - واللسان (ليس) ٢١١/٦.

(٥) انظر: الحلبيات للفارسي ٢٦٤، وعزاه إلى الأخفش - والصاحب ٤١ - والارتفاع ٤/١٩٧٧ - والجني الداني ٤٩٨، ولم يذكر مجيء (ليس) حرف عطف: سيبويه في

الكتاب (هارون) ٣٤٦/١، ٣٨٦ - والمفرد في المقتصب (فهرس عضيمة) ٩١/٤ - وابن السراج في الأصول ٥٥/٢.

(٦) في الارتفاع ٤/١٩٧٧ ، والنصوص منه، ونقل ذلك عنه دون تصريح - : الجنى الداني ٤٩٨.

((على بابها ترفع اسمًا وتتصبّب خبراً، وأجريت في النسق مجرى (لا مضمراً اسمها)), فنحو: (رأيتُ زيداً لا عمرًا) تقديره: رأيتُ زيداً ليس الأمر رأيتُ عمرًا، ونقل نحو ذلك عن هشام، وان ابن كيسان فسر ذلك بإضمار اسم كان، واستنتج من كل ذلك أنه ((في الحقيقة ليست (ليس) عندهم [أي: الكوفيين] أداة عطف؛ لأنهم أضمرموا الخبر هذا تحرير مذهبهم)).

أما ثعلب فجعل الخلاف على ثلاثة أقوال:
 الأول: جواز ذلك، ونسبة إلى الفراء، ونقل كلامه، وهو واضح في كون (ليس) حرف عطف؛ لتجویزه على مذهبه: (مررتُ بزيدٍ ليس عمرو) بلا باء ثانية، وهذا لا يجوز إذا كانت (ليس) ناسخة بحال.

الثاني: منع ذلك، وعزاه إلى سيبويه، ولعله يعني البصريين كما سبق في الأمر الأول، وعلى قولهم غير المذكور إما الخبر المنصوب وإما الاسم المرفوع.

الثالث: جواز إجراء (ليس) مجرى (لا) مع بقائهما فعلاً ناسخاً، وهذا قوله: ((لأنَّ الْكَسَائِيُّ يَقُولُ: الثَّانِي مَحْذُوفٌ مَطْلُوبٌ، وَإِذَا جَاءَ الْخَفْضُ لَمْ يُعْدَفِ الْخَافِضُ وَالْفِعْلُ)), فالتقدير: (مررتُ بزيدٍ ليس مررتُ بعمرو)، ولأن (ليس) لا تدخل على فعل نقل أبو حيان - كما سبق قبل أسطر - عن هشام وابن كيسان أنه يجعل اسم (ليس) ضمير أمر، أي: ليس الأمر مررتُ بعمرو.
 والفرق بين القولين الثاني والثالث أنه يجوز في كليهما ما لا يجوز

في الآخر، فيجوز في الثاني أن تجعل المذكور بعد (ليس) منصوباً خبراً لها أو مرفوعاً اسمًا لها، فتقول في مثال المسألة: (مررت بزيد ليس عمرو وليس عمر)، وأما الثالث فلا يجوز فيما بعد (ليس) إلا ما جاز فيما قبلها رفعاً ونصباً وجراً، ويجوز في الثالث الرفع والنصب والجر بحسب ما قبلها، نحو: جاء زيد ليس عمرو، ورأيت زيداً ليس عمر، ومررت بزيد ليس عمرو، ولا يجوز في الثاني إلا الرفع والنصب وأما الذي يترجع في المسألة فقول البصريين؛ لأن جميع الشواهد التي احتج بها الكوفيون بقولهم تخرج على حذف الخبر أو إضمار الاسم، وكلاهما جائز، كشاهد المسألة، فتقديره: (ليس الجمل جازياً أو يجزي)، أو (ليس الجازي الجمل)^(١).

ومثل ذلك قول الشاعر:

فَأَمَّا الْجُودُ مِنْكِي فَلَيْسَ جُودٌ^(٢)

وقول الآخر:

أَيْنَ الْمَفْرُوْرُ وَالْإِلَاهُ الطَّالِبُ
وَالْأَشْرَمُ الْمَفْلُوبُ لَيْسَ الْفَالِبُ^(٣)

(١) انظر: الحلبيات للفارسي ٢٦٥ - والخزانة ٦/٢٩٦.

(٢) البيت من الواifer، وهو لعبدالرحمن بن حسان، كما في: ديوانه ٢١ - الكتاب (هارون) ١/٢٨٦.

(٣) البيتان من الرجز، وهما لنفييل بن حبيب الحميري، كما في: المقاصد النحوية ٤/١٢٢ - وشرح شواهد المغني ٢/٧٥.

وقول العرب: ((ليس أحدٌ))^(١)، أي: ليس هنا أحدٌ.

المسألة الخامسة:

خبر (لكنَّ) في قول الشاعر: (ولكنَّ زَنجِيًّا غَلِيلُ المشافِرِ)

نقل ثعلب:

جاء في (مجالس ثعلب): ((وأشدَّ:

فَلَوْ كُنْتَ ضَبَّيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكَنَّ زَنجِيًّا غَلِيلُ المشافِرِ^(٢)

قال الفراء: (غَلِيلُ المشافِرِ) أتبَعَهُ وهو الخبرُ، وقال الكسائيُّ:

ولكنَّ بَكَ زَنجِيًّا، أي: يُشَبِّهُكَ، وقال سيبويه: (زَنجِيًّا غَلِيلُ المشافِرِ

شَبَهُهُ، فَأَضْمَرَ الْخَبَرَ.

فإن رَفِعتَ قُلْتَ (لكَنَّكَ زَنجِيًّا)، أَضْمَرْتَ الاسمَ، وهو شَيْءٌ باللقب^(٣).

نص سيبويه:

قال سيبويه في (الكتاب): ((وزَعَمَ الخليلُ أنَّ هذَا يُشَبِّهُ قَوْلَ مَنْ قال:

فَلَوْ كُنْتَ ضَبَّيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكَنَّ زَنجِيًّا عَظِيمُ المشافِرِ

والنَّصْبُ أَكْثُرُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ؛ كَأَنَّهُ قال: (ولكنَّ زَنجِيًّا عَظِيمٌ

(١) الكتاب (هارون) ٢٤٦ - والأصول لابن السراج ٢٤٦/٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو لفرزدق ، كما في ديوانه ٤٨١، برواية (غليظاً مشافرة) -

وجمهرة اللغة ١٢١٢/٣ - وشرح القصائد السبع لابن الأنباري ١٤٥ - والمحكم لابن

سيده (شفر) ٤٦/٨ - وأسرار البلاغة ٢٧ - واللسان (شفر) ٤١٩/٤. والمهجو أيوب بن عيسى الضبي، وقرباته أن الفرزدق من تميم بن مر، وضبة آخر مر.

(٣) مجالس ثعلب ١٠٥/١.

المشافِر لا يَعْرِفُ قَرَابَتِي)، ولَكِنَّهُ أَضْمَرَ هَذَا كَمَا يُضْمِرُ مَا يُبَتِّي
عَلَى الْابْتِدَاءِ، نَحْوَ قَوْلِهِ - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾^(١)، أَيْ :
طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ أَمْثُلُ، وَقَالَ الشَّاعِرُ :
أَنَّا خَلِيلًا فَوْقَ ظَهَرِ سَيِّلٍ^(٢) فَمَا كُنْتُ ضَفَاطًا، وَلَكِنَّ طَالِبًا
أَيْ : وَلَكِنَّ طَالِبًا مُنْيَخًا أَنَا، فَالنَّحْسُبُ أَجْوَدُ؛ لَأَنَّهُ لَوْ أَرَادَ إِضْمَارًا
لَخَفْفَةً، وَلَجَعَلَ الْمُضْمَرَ مُبْتَدَأً، كَقَوْلِكَ : (مَا أَنْتَ صَالِحًا، وَلَكِنَّ
طَالِعَ))^(٣).

الدراسة :

الكلام هنا على خبر (لكن) في البيت.

والحظ على ما نقله ثعلب في ذلك أموراً :

١- أن ما نقله عن سيبويه ليس مطابقاً لـكلام سيبويه، ولكنه موافق لمذهبة؛ إذ يرى سيبويه أن خبر (لكن) معدوف للعلم به، وهذه مطابقته مذهبة، وأما مخالفته لـكلامه فسيبوبيه يقدر (ولَكِنَّ رَجِيًّا عَظِيمًا المشافِر لا يَعْرِفُ قَرَابَتِي)، لا (رَجِيًّا غَلِيظًا المشافِر تُشَبِّهُ)، كما نقل ثعلب.

وممَّا يجدر ذكره أن صاحب الخزانة نقل نص ثعلب هذا، وفيه أنه نقل عن سيبويه أن التقدير (رَجِيًّا غَلِيظًا المشافِر تُشَبِّهُ)، وقال:

(١) سورة محمد .٢١

(٢) البيت من المطول، وهو للأخضر بن هبيرة الضبي، كما في: شرح أبيات سيبويه ٥٩٩/١ - واللسان (جنب) ٤٢٨/٢، و(الضفاط) هنا: الذي يُكري من موضع إلى موضع، انظر: اللسان (ضفتط) ٣٤٤/٧.

(٣) الكتاب (بولاقي) ٢٨٢/١، (هارون) ١٢٥/٢ - ١٣٦، ونقل أكثره ابن السراج في الأصول ٢٤٧/١.

«هذا نقله، وهو خلاف الواقع، مع أن هذا التقدير يقتضي أن (زنجيًّا) مفعول (تشبه)، لا اسم (لكنًّ)».

أما مخالفته للواقع فقد ذكرتها، أما باقي كلامه فإنما يكون على نقله، أما الذي في (مجالس ثعلب) المطبوع ف(تشبهه)، وبهذا يزول الاعتراض^(١).

-٢- أن سيبويه إنما ذكر في كتابه رواية الرفع (زنجيًّا)، ثم جوز النصب وجعله الأكثر، ثم خرجه، وروى مثل روايته كثيرون^(٢). أما رواية النصب فذكرها ثعلب وغيره^(٣)، كما ذكر آخرون أن في البيت الروايتين^(٤).

-٣- تذكر كتب النحو خلافاً في حذف خبر (إنًّ) وأخواتها - ومنها (لكنًّ) - إذا كان معلوماً، على ثلاثة أقوال^(٥):
أ- جواز ذلك مطلقاً، وهو مذهب سيبويه والبصريين.
ب- جوازه بشرط كون الاسم نكرة، وهو مذهب الكوفيين سوى الفراء.

(١) وقد نبه على ذلك محقق خزانة الأدب ٤٤٥/١٠، هامش (٢).

(٢) انظر: الأصول ١/٢٤٧ - والمحلى لابن شمير ١٩٠ - والمحتسب ٢/١٨٢ - والإنصاف ١٨٢/١ - وشرح المفصل ٨/٨٢.

(٣) كما ذكرت في تحرير البيت.

(٤) انظر: رصف المبني ٣٥٠ - وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٤٣ - والبحر المحيط ٦/١٢٢، ٧/٢٢٨ - والخزانة ١٠/٤٤٥.

(٥) انظر: الأصول ١/٨٥٢ - والخصائص ٢/٣٧٤ - والمحتسب ١/٣٤٩ - وشرح المفصل ١/١٦١ - والهمج ٢/١٠٤.

جـ- جوازه بشرط التكرار، وهو مذهب الفراء.

أما ما تُسَبِّبُ إلى سيبويه والبصريين فلا شك في صحته^(١)، وكذلك ما تُسَبِّبُ إلى الكوفيين سوى الفراء، نجد ما يؤيده؛ فقد نقله عنهم علي بن سليمان الأخفش الصغير^(٢)، ويشير إليه تلميذه أبو بكر بن الأنباري بقوله: ((فحذف خبر (كأن) لأن الاسم نكرة وموضع الخبر معروف))^(٣)، ثم ذكر بيت المسألة.

أما ما تُسَبِّبُ إلى الفراء فيه نظر سيأتي ذكره قريباً.
وإذا ما نظرت إلى نص ثعلب السابق أجده غير مخالف لهذه الأقوال، فسيبويه والكسائي قدّروا الخبر محدوداً؛ لأن الاسم هنا نكرة، فحذف الخبر عندهما جائز، وأما الفراء فيحيد عن جعل الخبر محدوداً، ويقول: (((غَلِيلُ الشَّافِرِ) أَتَبْعَهُ وَهُوَ الْخَبْرُ)، وظاهر هذا أن (غليظ) هو خبر (لكن)، وإنما نسبه الشاعر على الإتباع لما قبله، وكأنه منصوب على المجاورة^(٤)!

وهذا تكليف؛ لأمرتين: الأولى أن المعرف الجر على المجاورة^(٥)، لا النصب على المجاورة، والثانية أن معنى البيت على ذلك يفسد؛ إذ

(١) انظر: الكتاب ١٣٦/٢، ١٤١ (هارون) - والمقتضب ١٢٠/٤ - والأصول ٨٥٢/١.

(٢) انظر: التذليل والتكميل ٤٨/٥.

(٣) انظر: شرح القصائد السبع لابن الأنباري ١٤٥.

(٤) نقل صاحب الخزانة ٤٤٥/١٠ هذه العبارة عن ثعلب بلفظ: ((وقال الفراء : غليظ المشافر تابع سد مسد الخبر))، وكأنه نقل تفسير، ولكنني خالفته في هذا التفسير كما سيأتي.

(٥) انظر: الهمج ٣٠٤/٤ - والخزانة ٨٦/٥، وانظر إنكار الرفع على المجاورة في: الخزانة

.١٢/٥

يكون معناه الإخبار عن زنجي بأنه غليظ المشافر، وهذا معروف، ثم إنه هو خلاف مراد الشاعر، الذي يريد أن يقول للمهجو: إنك لست طبياً، ولكنك زنجي لا تعرف قرابتي منك^(١).

فكأنَّ هذا التكُلُّف هو الذي جعل بعض النحويين ينسب إلى الفراء منع الحذف إلا مع التكرير، وقال أبو حيان: ((نقله عنه أحمد بن يحيى))^(٢)، ولم أجده هذا النقل في مجالسه، فإن كان يعني هذا النقل فليس بنص على هذا المذهب، وقصاراه أنه خالف في تقدير الخبر في هذا البيت.

بل إن الفراء في معانيه صَرَّح بجواز حذف خبر (إن) وأخواتها، فقال عن خبر (إن) في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَلَئِنْهُ لَكَتَبْ عَزِيزٌ﴾^(٣)، قال: ((وإن شئت كان [أي: الخبر] في قوله: ﴿وَلَئِنْهُ لَكَتَبْ عَزِيزٌ...﴾، فيكون جوابه معلوماً فيترك، وكأنه أعرب الوجهين، وأشاربه بما جاء في القرآن))^(٤).

وأضف إلى ذلك أن أبا بكر بن الأنباري تكلَّم على حذف خبر (إن) وأخواتها، وأجازه، واستشهد له ببيت المسألة، ونسب إنشاده إلى الفراء، ولم يذكر عنه مخالفة لهذا الرأي^(٥).

(١) انظر: الأغاني ٢٤/١٩ - والخرزنة ٤٤٥/١٠.

(٢) التذليل والتمكيل ٤٨/٥.

(٣) سورة فصلت ٤١.

(٤) معاني الفراء ١٩/٢.

(٥) انظر: شرح القصائد السبع لابن الأنباري ١٤٥.

وعلى ذلك يكون الفراء مع الجمھور الذين يجیزون حذف الخبر مطلقاً، ولا یشترط تکیر الاسم كالکوفین؛ لأنھ أجاز الحذف في آية فصلت والاسم معرفة وهو (الذین).

وقد جاء حذف الخبر هنا والاسم معرفة في شواهد كثيرة، ذكرها سيبويه وغيره^(١)، مما یدل على أن قول الجمھور هنا هو الراجح.

المقالة السادسة:

إعراب (فصاعداً) في نحو (جائني ثلاثة فصاعداً).

نقل ثعلب:

جاء في (مجالس ثعلب): ((قَوْلُهُمْ: (جَاءَنِي ثَلَاثَةٌ فَصَاعِدًا)، فَأَمَّا أَهْلُ الْبَصْرَةِ فَيَقُولُونَ: صَاعِدًا صَاعِدًا، وَنَحْنُ نَقُولُ: هُوَ مِثْلُ قَوْلِهِ: (وَجَفَّظَا)^(٢)، وَنَقُولُهُ بِالْوَاوِ وَالْفَاءِ وَ(ثُمَّ)، وَسِيبُويهُ لَا يَقُولُهُ بِالْوَاوِ، وَالْمَعْنَى فِي الْثَلَاثَةِ الْأَحْرُفِ وَاحِدٌ)).^(٣)

نص سيبويه:

قال سيبويه: ((وَذَلِكَ قَوْلُكَ: أَخَذْتُهُ بِدُرْهَمٍ فَصَاعِدًا) حَذَفُوا الْفِعْلَ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ إِيَاهُ، وَلَا نَهُمْ أَمْتَهُوا أَنْ يَكُونَ عَلَى الْبَاءِ، لَوْ قُلْتَ: (أَخَذْتُهُ بِصَاعِدٍ) كَأَنَّهُ قَالَ: أَخَذْتُهُ بِدُرْهَمٍ فَزَادَ التَّمَنُّ

(١) انظر: الكتاب ١٤١/٢ (هارون) - المقتضب ١٣٠/٤ - والخصائص ٣٧٣/٢ - وشرح المفصل ١٠٣/١ - وشرح التسهيل ١٥/٢ - والهمع ١٦١/٢.

(٢) من قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَسَأَلُ السَّمَاءَ الَّذِي بِنِيَّةِ الْكَوَافِرِ وَجَفَّظَا تِينَ كُلَّ شَيْءٍ تَعَالِي﴾، سورة الصافات ٦ - ٧، ومن قوله تعالى: ﴿وَرَزَّيْنَا السَّمَاءَ الَّذِي بِمَصَبِّحَ وَحْفَظَا﴾، سورة فصلت ١٢.

(٣) مجالس ثعلب ١٧٨/١.

صاعداً، أو فَذَهَبَ صاعداً، ولا يجوز أن تقول: (وصاعداً); لأنك لا تُرِيدُ أن تُخْبِرَ أنَّ الدِّرْهَمَ مع (صاعداً) تَمَنَّ لشيءٍ ولكنك أَخْبَرْتَ بِأَدْنِي التَّمَنِ، فجَعَلْتَهُ أَوَّلَّا، ثُمَّ قَرَوْتَ شَيْئاً بَعْدَ شَيْئاً لِأَثْمَانٍ شَتَّى، فَالْوَاوُ لَمْ تُرِدْ فِيهَا هَذَا الْمَعْنَى، وَلَمْ تُلْزِمِ الشَّيْئَيْنِ أَنْ يَكُونَا حَدُّهُمَا بَعْدَ الْآخَرِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِرَبِّيْدِ وَعَمْرِو) لَمْ يَكُنْ فِي هَذَا دَلِيلٍ أَنَّكَ مَرَرْتَ بِعَمْرِو بَعْدَ رَبِّيْدِ، وَ(صاعداً) بَدَلَ مِنْ (زاد) وَ(بَرِّيْدُ)، وَ(ثُمَّ) بِمَنْزِلَةِ الْفَاءِ، تَقُولُ: (ثُمَّ صاعداً)، إِلَّا أَنَّ الْفَاءَ أَكْثُرُ فِي كَلَامِهِمْ) ^(١).

الدراسة:

الكلام هنا على إعراب (صاعداً) في نحو قولهم: (جائني ثلاثة فصاعداً).

والحظ على ما نقله ثعلب في ذلك أموراً:

- ١ - أن ما نقله عن سيبويه من أن هذا الأسلوب لا يكون إلا بالفاء و(ثم) نقل موافق لما في (الكتاب)، إلا أن سيبويه إنما نصَّ على منع الواو في نحو (أخذته بدرهم فصاعداً) بالجر ^(٢)، ولكن تعليله يشمل منع الواو سواء مع جر (صاعداً) أو نصبه.
- ٢ - أن ما نقله عن أهل البصرة من أن التقدير (صاعداً صاعداً) نقل بالمعنى، فقد قدره سيبويه ^(٣) بـ(فزاد الثمن صاعداً) أو (ذهب

(١) الكتاب لسيبوه ١٤٧/١ (بلاط)، ١٢٩٠/١ (هارون).

(٢) ومنه أيضاً: المقتضب ٢٠٥/٢ - وعل النحو ٢٧٦ - وشرح المفصل ٦٩/٢

(٣) وكذا قدره: المقتضب ٢٥٥/٢ - وعل النحو ٢٧٥ - ومنازل الحروف ٨٢ - والخصائص ٢٦٨/٢ - والمفصل ٩٢ - وأمالى ابن الشجري ١٩/٢.

صاعداً)، ونص على أن (صاعداً) بدل من (زاد) و(يزيد).

هذا إن أعرب (صاعداً) حالاً، أما إن أعرّيه مفعولاً مطلقاً^(١) فيكون
نقلًا مخالفًا لما في كتب البصريين.

٣- لم ينقل ثعلب تعليل سيبويه منع الواو في هذا الأسلوب.

٤- قول ثعلب: ((ونحن نقول)) الظاهر منه أنه يريد الكوفيين؛ لأنه
جعله مقابل ((أهل البصرة)), ولم أجده هذا القول معزواً إلى
الكوفيين فيما راجعته من كتب النحو.

٥- قول ثعلب: ((هو مثل قوله: **وَحْفَظَاهُ**)), قال الفراء: ((تنصبها ...
على فعل مضمر أي: جعلناها، ولو لم يكن في (وحفظاً)
واو لتنصبتها بالفعل الذي قبلها لا بالإضمار، ومثله: (أعطيتكَ
درهماً ورغبةَ في الأجر)، المعنى: أعطيتكَ رغبةَ)).^(٢)

أي: أن (حفظاً) مفعول لأجله، وناسبه فعل مفهوم مما سبق،
والتقدير: وجعلنا السماء كذلك حفظاً من كل شيطان مارد.
وهذا إعراب مقبول في الآية^(٣); ف((العطف على المعنى كثير))^(٤)،
وقال به في الآية كثير من المعتبرين^(٥).

(١) سيأتي ذكره في الأمر الخامس.

(٢) معاني الفراء، ٩٧/٢، ونحوه في: ٤٤٥/١، ٢٢٢/٢.

(٣) وقيل: إن (حفظاً) مفعول مطلق لفعل محنوف، أي: وحفظناها حفظاً. انظر: معاني
الأخفش ٤٥١/٢ - وإعراب النحاس ٤١٠/٢ - ومشكل إعراب القرآن ٦١٠/٢ -
والتبیان ١٠٨٧/٢.

(٤) روح المعاني ٦٨/٢٢.

(٥) وإن اختفت تقديراتهم، فقيل: وزيناها حفظاً، وقيل: وخلقنا الكواكب حفظاً، وقيل:

ولكن (صاعداً) وصف لا مصدر، فلا يحتمل أن يكون مفعولاً لأجله^(١) ك(حفظاً)، ولو جعلناه مصدرًا لكان مفعولاً مطلقاً، على تقدير: فصعد العدد صعوباً، أو ذهب صعوباً، أو زاد صعوباً؛ لأن المعنى ليس على: زاد من أجل الصعوب، بل زاد زيادة صعوب^(٢).

وعندي أن مراد ثعلب من تشبيهه هذا الأسلوب بالآية أن أهل البصرة قدرّوا الفعل المذوف مما بعد حرف العطف (صعد العدد صاعداً، ذهب، زاد)، وثعلب يقدّره كالآية مما قبل حرف العطف، أي: جاءني ثلاثة فجاء غيرهم صاعداً، فـ(صاعداً) حال عند الجميع^(٣).

٦- أجاز ثعلب هذا الأسلوب بالواو والفاء و(ثم)، ونقل عن سيبويه أنه لا يجيئه بالواو.

وما نقله عن سيبويه تكاد كتب النحو تطبق عليه^(٤)، ولم أجده

= وحفظها زيناها، انظر: تفسير الطبرى ١٠٠/٢٤، وجعله الأصوب - وتفسير الثعلبى ١٣٩/٨ - والكتشاف ٤/٣٧ - وتقدير البيضاوى ٤/٥ - والمفنى ٦٢٢.

(١) انظر كون المفعول لأجله مصدرًا في: الكتاب (بولاق) ١٩٤/١ - والتصریح (بحيري) ٤٨٩/٢.

(٢) وهذا قول قيل به في إعراب هذا الأسلوب، انظر: الارتفاع ١٥٩٩/٣ - وشرح ألفية ابن معط للرعيني ١٥٥/٣.

(٣) انظر كون (صاعداً) في هذا الأسلوب حالاً في: شرح السيرى ١٨٧/٢ - وعلل النحو ٢٧٥ - والخصائص ٢/٢٦٨ - والمفصل ٩٣ - وملحة الإعراب ٢٨ - وشرح المفصل ٦٨/٢ - وأوضح المسالك ٣٥٩/٢.

(٤) انظر: المقتضب ٢/٢٥٥ - والأصول ٢/٢٥٣ - / وشرح السيرى ١٨٧/٢ - وعلل النحو ٢٧٦ - وأمثالى ابن الشجري ٢/٢٠ - وشرح المفصل ٢/٦٩ - والارتفاع ٣/١٥٩٩ - . وشرح ألفية ابن معط للرعيني ٣/١٥٥ - والمعجم ٢/٢٣٥ .

فيما راجعت منها ذكرًا لقول ثعلب هذا.

وعَلَّ سيبويه منع الواو بقوله: ((ولَكُنْكَ أَخْبَرْتَ بِأَدْنِي التَّمَنِ، فَجَعَلْتَهُ أَوَّلًا، ثُمَّ قَرَوْتَ لَأَيْ: قَصَدْتَ شَيْئًا بَعْدَ شَيْئًا لِأَثْمَانِ شَيْئٍ، فَالْوَاوُ لَمْ تُرِدْ فِيهَا هَذَا الْمَعْنَى، وَلَمْ تُلْزِمِ الشَّيْئَيْنِ أَنْ يَكُونَا أَحَدُهُمَا بَعْدَ الْآخِرِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِزَيْنٍ وَعَمْرِو) لَمْ يَكُنْ فِي هَذَا دَلِيلٍ أَنَّكَ مَرَرْتَ بِعَمْرِو بَعْدَ زَيْنِ)، وَتَابَعَهُ مِنْ رَأْيِهِ مِنَ النَّحْوَيْنِ، فَالسِّيرَايِّيُّ يَقُولُ: ((لَأَنَّ الْأَثْمَانَ الْمُذَكُورَةِ إِنَّمَا يَتَلَوُ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَالْوَاوُ لَا تَدْلِي عَلَى تَرْتِيبِ الْفَعْلِ، فَلَمْ تَجِزْ فِيهِ إِلَّا الْفَاءُ وَالثَّمَنُ)، وَهُمَا الدَّلِيلَانُ عَلَى التَّرْتِيبِ))^(١)، وَالسِّيَوْطِيُّ يَقُولُ: ((وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ بِالْوَاوِ: لِفَوَاتِ مَعْنَى التَّدْرِيجِ مَعَهَا))^(٢).

ويتبادر إلى الذهن هنا أن سبب الخلاف هو الاختلاف في إفاده الواو الترتيب^(٣)، فمن رأى أنها لا تقييد الترتيب فقياس مذهبها منعها هنا، ومن رأى أنها تقييد الترتيب فقياس مذهبها جوازها هنا.

ويقوّي هذا المبادر أن سيبويه^(٤) والجمهور من أهل المذهب الأول؛ فلذا منعوا الواو هنا، وأن المذهب الثاني منسوب إلى الكسائي والفراء وهشام وثعلب والковيين؛ فلذا جوزوا الواو هنا.

(١) شرح السيرايي ١٨٧/٢.

(٢) الهمع ٢٢٥/٢.

(٣) انظر هذا الخلاف ونسبةه إلى أهل المذكورين في الفقرة القادمة في: الارتفاع ١٩٨١/٤ - وتوضيح المقاصد ١٩٥/٣ - والمساعد ٤٤٤/٢ - والتصريح (بحيري) ٥٥٥/٣ - والهمع ٢٢٤/٥.

(٤) انظر: الكتاب ٢١٨/١ (هارون).

وعندي أن هذا المبادر ليس بسديد؛ لسببين:

أ- أن نسبة هذا المذهب إلى الكوفيين فيها نظر؛ فقد جاء في كلام الفراء وثعلب ما يخالف ذلك صراحةً.

فقال الفراء: ((فَإِمَّا الْوَوْ فَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ الْآخَرَ هُوَ الْأُولُ وَالْأُولُ هُوَ الْآخَرُ، فَإِذَا قُلْتَ: (زَرْتُ عَبْدَ اللَّهِ وَزَيْدًا)، فَأَيْهُمَا شِئْتَ كَانَ هُوَ الْمُبْدِأُ بِالْزِيَارَةِ))^(١)، وَقَالَ ثَعْلَبُ: ((إِذَا قُلْتَ (قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو) فَإِنْ شِئْتَ كَانَ عَمْرُو بِمَعْنَى التَّقْدِيمِ عَلَى زَيْدٍ، وَإِنْ شِئْتَ كَانَ بِمَعْنَى التَّأْخِيرِ، وَإِنْ شِئْتَ كَانَ قِيَامَهُمَا مَعًا))^(٢)، فَلَذَا قَالَ أَبْنُ مَالِكٍ: ((وَأَئْمَةُ الْكَوْفَيْنِ بُرَاءُ مِنْ هَذَا القَوْلِ، لَكِنْهُ مَقُولٌ))^(٣).

قلتُ: لعل كلام ثعلب في أول المسألة هو الذي جعل بعض المؤخرين ينسبون هذا المذهب إلى الكوفيين، وبخاصة قوله: ((والمعنى في الثلاثة الأحرف واحدٌ))، وقد أنكر هذا المذهب من المتقدمين السيرافي والسهيلي، وحكيا الاتفاق على أن الواو لا تفيد الترتيب^(٤)، كما أنكر ابن مالك^(٥) نسبته إلى الكوفيين.

ب- أن ثعلباً شبّه هذا الأسلوب بآية: ﴿ وَجَنَّطَا ﴾ ، والواو في الآية ليست للتترتيب، قال الفراء: ((ولو لم يكن في ﴿ وَجَنَّطَا ﴾ واو لنصبتها

(١) معاني الفراء .٢٩٦/١

(٢) مجالس ثعلب .٣٨٦/٢

(٣) شرح الكافية الشافية .١٢٠٦/٢

(٤) انظر: الارتشاف ٤/١٩٨٢ - وتوسيع المقاصد ٣/١٩٥ - والمساعد ٢/٤٤٤ - وشرح الأشموني .٩١/٣

(٥) انظر: شرح التسهيل ٢/٢٥٠ - وشرح الكافية الشافية .١٢٠٦/٢

بالفعل الذي قبلها، لا بالإضمار^(١)، فالواو وجودها وعدمها غير مخلة بالمعنى، فهي لمطلق الجمع والتشرييك، لا للترتيب. والذي يظهر لي أن خلاف ثعلب لسيبويه هنا لا يعود إلى دلالة الواو على الترتيب، بل يعود إلى معنى هذا الأسلوب، فهما مختلفان في معناه، كما اختلف المتأخرون^(٢) أيضاً في معناه، ومجمل الخلاف في معناه يعود إلى معنيين:

أ- أن الحديث عن شيء واحد، فمعنى مثال ثعلب (جاءني ثلاثة فصاعداً) أن الجائين جماعة واحدة عددهم مجهول ولكنه لا يقل عن ثلاثة، فقد يكونون ثلاثة أو أربعة أو أكثر، ومعنى مثال سيبويه (أخذته بدرهم فصاعداً) أن المشتري شيء واحد، وأن ثمنه مجهول ولكنه لا يقل عن درهم، فقد يكون درهماً وقد يكون أكثر.

وهذا المعنى المفهوم من كلام سيبويه^(٣)، ولذا قصر هذا الأسلوب على الفاء (ثم) وقوفاً مع السماع فيه، لأن المراد واحد مرتبٌ من أشياء مذكور أفلها، والواو لا تدل على الترتيب.

(١) معاني الفراء .٩٧/٢

(٢) سبق نقل كلامه في أول المسألة، وانظر في فهم كلامه: الارتفاع /٣ -١٥٩٩ - وشرح ألفية ابن معط للرعيني .١٥٤/٣

(٣) سبق نقل كلامه في أول المسألة، وانظر في فهم كلامه: الارتفاع /٣ -١٥٩٩ - وشرح ألفية ابن معط للرعيني .١٥٤/٣

بـ- أن الحديث عن أكثر من شيء، فمعنى مثال ثعلب (جائني ثلاثة فصاعداً) أن الجائين أكثر من جماعة، فالجماعة الأولى عددهم ثلاثة، وما عدتها مجھول ولكنه لا يقل عن ثلاثة، فقد يكون أربعة أو أكثر، ومعنى مثال سيبويه (أخذته بدرهم فصاعداً) أن المشتري أكثر من شيء، وأن أرخصها كان ثمنه درهماً، وما عدتها مجھول ولكنه لا يقل عن درهم، فقد يكون درهرين وقد يكون أكثر. وكأنَّ هذا هو المعنى الذي يراه ثعلب، وهو أقرب إلى مثاله (جائني ثلاثة فصاعداً)، فلذا أجاز هنا الواو أيضاً؛ لأن المراد أكثر من شيء، فإذا استعمل المتكلم الفاء أو (ثم) كان مراده الترتيب، ويكون المعنى: جائني ثلاثة وبعدهم جائني أكثر منهم، وإن استعمل الواو^(١) كان المعنى: جائني ثلاثة، وجائني أيضاً أكثر منهم قبلهم أو بعدهم أو معهم.

قلتُ: وهذا المفهومان غير متعارضين، بل كلاماً ممكناً بحسب قصد المتكلم^(٢)، إلا أنه قد يتغير أحدهما في بعض الأمثلة، فيتعين الأول في نحو (اطلب مني مائة فصاعداً)؛ لأنه سيطلب شيئاً

(١) ذكر سيبويه ١٤٧/١ (بولاق) أن المسنون في هذا الأسلوب الفاء (وثم)، إلا أن الفاء أكثر، وقد جاء في كلام بعض المتأخرین استعمال الواو، فلعلهم لحظوا هذا المعنى. انظر: الحاوي الكبير ٥/٢١٧، ١٠٣/١٠ - والمنتظم ١١/٢٢٢ - واللائى المصنوعة ١/٥٨ - وحلية البشر ١/٤٥٨.

(٢) انظر: شرح ألفية ابن معط للرعيني ٣/١٥٤.

واحداً، ويتعين الثاني في نحو (اشترت بضائع دكاني بدرهم فصاعداً).

٧- قول ثعلب: ((الثلاثة الأحرف)) جاري على مذهب الكوفيين الذين يجيزون إدخال (آل) على جزأي العدد المضاف، أما البصريون فيوجبون إدخالها على الجزء الثاني فقط^(١).

المقالة السابعة:

إعراب (هن أظهر) في قراءة: ﴿هَوْلَاءِ بَنَانِ هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾.

نقل ثعلب:

جاء في (مجالس ثعلب): ((وقال أبو العباس: قال سيبويه: "احتبس ابن جُوَيْةَ في اللُّحْنِ في قُولِهِ: ﴿هَوْلَاءِ بَنَانِ هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾^(٢); لأنَّهُ يَذْهَبُ إلى

(١) انظر الخلاف في: الكتاب ١٠٥٨/١ - ومعاني الفراء ٣٢/٢ - والمقتضب ١٧٥/٢ - والأصول ٣١١/١ - والمخصص ١٢٥/١٧ - ١٢٦ - والمفصل ١١٤ - واللباب للعكبري ٢٩٦/١ - وشرح الجمل لابن عصفور ٣٧/٢: وشرح التسهيل ٣٢١/٢ - وشرح الكافية ٣١٠/٣ - وشرح الشدور ٢٠١ - والهمع ٣١٤/٥.

(٢) سورة هود ٧٨، من قوله تعالى عن لوط النَّفَّاتِ: ﴿فَلَمْ يَتَّقُمْ هَوْلَاءِ بَنَانِ هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾، وقراءة الجمهور - ومنهم العشرة - الرفع، وأما قراءة النصب فشادة، وقد نسبت إلى محمد بن مروان المدني، وعيسي بن عمر البصري، والحسن البصري، وسعيد بن جبير، انظر: الكتاب ٣٩٧/١ (هارون) - ومعاني الألفاظ ٣٥٦/١ - وتفسير الطبرى ٨٢/٧ - ومعاني الزجاج ٦٧/٢ - وإعراب النحاس ٢٩٥/٢ - والقراءات الشاذة ٦٠ - والمحتسب ٣٢٥/٥ - والكشف ٣٩٨/٢ - والبحر ٢٤٧/٥، والدر ١١٨/٤ - وحاشية الشهاب ١٢٠/٥ - وروح المعاني ٣٠٣/٦، وزاد ابن جني نسبتها إلى ابن أبي إسحاق، وأنها قراءة الحسن بخلاف، وزاد أبو حيان - وتبعه السمين والشهاب والألوسي - نسبتها إلى زيد بن علي، ونسبها أبو حيان - وتبعه السمين والألوسي - إلى محمد بن مروان السُّدُّي، ولعله اختلط عليه بمحمد بن مروان المدني، وهو رجلان متباهيان في الثقة، انظر: الجرج =

أنه حالٌ، قال: والحالُ لا يُدخلُ عليه العماد^(١).

وذهبَ أهلُ الكوفةِ، الْكِسائِيُّ والفراءُ، إلى أنَّ العمادَ لا يُدخلُ معَ هذا؛ لأنَّه تَقْرِيبٌ، وهم يُسمُونَ (هذا زَيْدٌ القائم) تَقْرِيبًا، أي: قَرُبَ الفعلُ به فَكُلُّما رأَيْتَ (هذا) يَدْخُلُ وَيَخْرُجُ وَالمعنى وَاحِدٌ فَهُوَ تَقْرِيبٌ وَالتَّقْرِيبُ عَلَى هَذَا كُلُّهُ، فـ(كان) جَوابٌ لتقريب الفعل، والعماد جَوابٌ للمعهود، وـ(كان) مخالفٌ لـ(هذا)، فلم يجتمع هو وهو.

وقال: هذا توكيِّدٌ لهذا، وهذا توكيِّدٌ لهذا^(٢).

وفي (مجالس ثعلب): ((وقال الْكِسائِيُّ: سمعتُ العربَ يقولُ: (هذا زَيْدٌ إِيَّاهُ بِعَيْنِيهِ)، فجعله مِثْلَ (كان)، وقالوا: تَرَبَّعَ ابنُ جُؤَيْهَ فِي اللَّحْنِ حِينَ قَرَأَ: ﴿هَتُولَّهُ بَنَانِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُم﴾^(٣)، وجعلُوهُ حَالًا، يعنِي (أَطْهَرًا)، وليس كما قالوا، هو خَبْرٌ لـ(هذا)، كما كان في (كان)).

=والتعديل لابن أبي حاتم - ٨٥/٨ - ٨٦ - وغاية النهاية ٢٦١/٢، واكتفى السمين بتسميته السُّنْتِي، وعنده الشهاب وتصحُّف عنده إلى السدوسي، وذكر أبو حيان أن القراءة مروية عن مروان بن الحكم، وهو أبو محمد بن مروان المدنى على قولِ كما سيأتي في ترجمته في الأمر الرابع، ولعل هذا لبس آخر، وتبعه عليه السمين والشهاب والألوسي، ونسبها الرازى إلى عبد الملك بن مروان، ويظهر أنه اختلط عليه بمحمد بن مروان، أو بمروان بن الحكم، ونسبها ثعلب في النصين هنا إلى ابن جؤيَّه، ولم يجد المحقق له ترجمة، ويظهر لي أنها كنية لمحمد بن مروان؛ لأن ثعلباً نقل كلامه هذا عن سيبويه، وسيبوه إنما ذكر في كتابه ابن مروان.

(١) ذكرتُ في المسألة الثانية أن العماد مصطلح كوفي، يريدون به ما يسميه البصريون ضمير الفصل.

(٢) مجالس ثعلب ٢/٣٥٩ - ٣٦٠.

(٣) سورة هود ٧٨.

إلاَّ أَنَّهُ لَا يُدْخِلُ الْعَمَادَ مَعَ التَّقْرِيبِ؛ مِنْ قَبْلِ أَنَّ الْعَمَادَ جَوَابٌ
وَالْتَّقْرِيبُ جَوَابٌ، فَلَا يَجْتَمِعُانِ، ... وَهَذَا كُلُّهُ مَعَ التَّقْرِيبِ))^(١).

نص سيبويه:

قال سيبويه: ((وَأَمَّا أَهْلُ الْمَدِينَةِ فَيُنَزَّلُونَ (هُوَ) هُنَّا بِمَنْزِلَتِهِ بَيْنَ
الْمَعْرِفَتَيْنِ، وَيَجْعَلُونَهَا فَصْلًا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.
وَرَأَمْ يُؤْسِنُ أَنَّ أَبَا عَمْرِيو رَأَهُ لَحْنًا، وَقَالَ: "احْتَبِي ابْنُ مَرْوَانَ فِي هَذِهِ
فِي الْلَّهْنِ"، يَقُولُ: لَحْنٌ، وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، كَمَا تَقُولُ: اشْتَمَلَ
بِالْخَطْطِ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ قَرَأَ: ﴿هَتُؤَلِّهُ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾^(٢)، فَنَصَبَ))^(٣).

الدراسة:

الكلام هنا على إعراب (أطهر) بالنصب في قراءة شادة، وحكم
وقوع ضمير الفصل (العماد) قبل ما يسميه البصريون حالاً،
والковيون خبر التقريب.

وألحظ على ما نقله ثعلب في ذلك أموراً:

١- أن ثعلباً نسب القراءة إلى ابن جؤيَّة، وأما سيبويه فليس في طبعة
بولاقي ذكر للقراءة أو نسبة لها، وجاء في طبعة هارون عبارة ليست
في طبعة بولاقي فيها ذكر القراءة ونسبتها إلى ابن مروان^(٤).

(١) مجالس ثعلب ٤٢/١.

(٢) سورة هود ٧٨.

(٣) الكتاب لسيبوه (هارون) ٣٩٦/٢، وليس في طبعة (بولاقي) ٣٩٧/١ من قوله: ((يقول لحن)).

(٤) انظر: الكتاب ١ ٣٩٧/١ (بولاقي)، وطبعة (بولاقي) ٣٩٦/٢ (هارون)، وطبعة بولاقي مطبوعة في الأغلب على النسخة الشرقية من كتاب سيبويه، وطبعة عبد السلام هارون مطبوع متها في الأغلب على النسخة الرباعية.

ولم يجد محقق مجالس ثعلب^(١) ترجمة لابن جوئية، وأغلب الظن أن (ابن جوئية) كنية لابن مروان هذا^(٢).

- ٢ - أن ثعلباً نسب إلى سيبويه التلحين الذي نقله سيبويه عن يونس عن أبي عمرو البصري^(٣).

وقد كان سيبويه في هذا الموضع بعيداً عن التلحين، فبعد أن ذكر أن ضمير الفصل لا يقع إلا بين المبتدأ والخبر، وما كان أصلهما المبتدأ والخبر، أخبر أن أهل المدينة يوقعونه في غير هذا، فقال: ((وَأَمَّا أَهْلُ الْمَدِينَةِ فَيُنَزِّلُونَ (هُوَ) هُنَّا بِمَنْزِلَتِهِ بَيْنَ الْمَعْرِفَتَيْنِ، وَيَجْعَلُونَهَا فَصْلًا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ)), ثم نقل تلحين أبي عمرو لهم، فقال: ((وَزَعَمَ يُوسُفُ أَنَّ أَبَا عَمْرُو رَأَهُ لَحْنًا^(٤)....)), فنسبة التلحين إلى سيبويه بعد ذلك مخالفة للواقع.

- ٣ - ذكر ثعلب ما يسميه الكوفيون (التقرير)، واستطرد في ذكره وشرحه، وسيأتي كلام عليه في المسألة الثامنة، وخلاصته إعمال

(١) انظر: مجالس ثعلب ٢٥٩/٢، هامش (١).

(٢) انظر: ترجمته في الأمر الرابع، من هذه المسألة.

(٣) وقد نسب التلحين إلى سيبويه هنا أيضاً: معاني الزجاج ٦٧/٣ - والمحتب ٢٢٥/١ - وغرائب التفسير ٥١٦/١ - وشرح الكتاب للسيرا في ١٦١/٢، (وضم إليه أصحابه) - والكشف ٣٩٨/٢ - والمحرر ١٩٤/٣، ١٩٥ - والفرید ٦٥٤/٢ - والبحر المحيط ٢٤٧/٥ - والمساعد ١٢١/١، كما نسب التلحين أيضاً إلى الخليل، انظر: المساعد ١٢١/١ - ونتائج التحصيل ٦٥٦/٢.

(٤) وانظر: تلحينه أيضاً في: طبقات فحول الشعراء ٢٠/١ - وطبقات النحوين ٤١ - والقراءات الشاذة ٦٠، ونقله الأصمعي عنه في: إيضاح الوقف ٥٢ - ٥٣ - وشرح السيرا في ١٦١/٢ - وغاية النهاية ٢٦١/٢.

أسماء الإشارة عمل (كان)، نحو: (هذا محمدٌ جالساً)،

ف(محمدٌ) اسم الترقيب مرفوع، و(جالساً) خبره منصوب.

٤ - نقل ثعلب تلحين القراءة، ولم يشتدد في النكير على أهله، سواء أكان سيبويه كما نقله ونقله غيره، أم أبا عمرو كما بيئته وخرجتة في الأمر الثاني.

وقد لَحِنَ قراءة النصب آخرون، فالأخفش يقول عنها: ((وهذا لا يكون))^(١)، والمبرد يقول: ((هو لحن فاحش))^(٢)، واكتفى الطبرى يجعلها بعيدة عن الصحة، ولم يُعِزِ القراءة بها^(٣).

وأما الزجاج فنسب عدم جواز القراءة إلى جميع البصريين وأصحابهم^(٤)، وعمّم الزييدي ذلك، فقال: ((هذا مخالف لما قاله النحويون أجمعون))^(٥).

قلت: القراءة إذا صَحَّ سندها إلى رسول الله ﷺ أو إلى صاحبى ﷺ أو إلى عربي محتاج بلغته كانت حجة في العربية، ولو كانت أحاداً^(٦)، ولا يلتفت معها إلى قول ملحن أو راد.

ولكنَ المتبعة لهذه القراءة - شأن قراءات شادة أخرى - يجد أنها لا تمتلك سندًا صحيحاً إلى من ذكرنا، بل إنها قد نسبت إلى جميع

(١) معاني الأخفش ٢٥٦/٢.

(٢) المقتضب ١٠٥/٤.

(٣) انظر: تفسير الطبرى ٨٤/٧.

(٤) انظر: معاني الزجاج ٦٨/٣.

(٥) طبقات النحويين ٤١.

(٦) انظر: النشر ٩/١ - والاقتراح ٦٧، وانظر: المحتسب ٢٢/١ - ٢٣.

أهلها - سوى ابن مروان وعيسى بن عمر - بلا سند البتة، وأقوى هذه النسب نسبتها إلى الحسن البصري، إذ نسبها إليه الأخفش والزجاج، وهما مع تقدمهما لم يذكرا لنسبتهما سندًا، بل في كلامهما ما يشعر بالتضعيف، فالأخفش يقول: ((وزعموا أن النصب قراءة الحسن أيضًا))^(١)، والزجاج يقول: ((وقد رويت عن الحسن))^(٢).

وأما ابن مروان وعيسى بن عمر فالقراءة ثابتة عنهما، فابن مروان روى قراءته الأصمعي عن عيسى بن عمر عنه^(٣)، ورواها - إشارة - سيبويه عن يونس عن أبي عمرو عنه^(٤)، وأما عيسى بن عمر فقد رويت عنه ((بأسانيد جياد مختلفة))^(٥)، كما في السند الأول لابن مروان، وهي كما ترى تنتهي بابن مروان، إدًا قراءة عيسى بن عمر تعود إلى ابن مروان، فهل قراءة ابن مروان متصلة صحيحة؟ ومن ابن مروان هذا؟ من المعروف عن ابن مروان هذا أنه ((بعض قراء أهل المدينة))^(٦)، ولكنه مختلف فيه بعد ذلك، يبين ابن الجوزي هذا بقوله عنه: ((قلت: إن كان هو محمد بن مروان بن الحكم بن أبي العاص))^(٧)،

(١) معاني الأخفش ٣٥٧/٢.

(٢) معاني الزجاج ٦٧/٢.

(٣) انظر: إيضاح الوقف ٥٢ - ٥٣ - وشرح السيراء في ١٦١/٢ - وكشف المشكلات ٥٨٦/١ - وغاية النهاية ٢٦١/٢.

(٤) انظر: الكتاب ٣٩٧/٢ (هارون).

(٥) شرح السيراء في ١٦١/٢.

(٦) شرح السيراء في ١٦١/٢، وانظر: الكتاب ٣٩٧/٢ (هارون) - والمقتضب ٤/١٠٥ - غاية النهاية ٢٦١/٢.

(٧) ابن أمية بن عبد شمس. وهو أبو مروان بن محمد، آخر خلفاءبني أمية، وانظر مع العدد الرابع - ذو الحجة ١٤٢٠ هـ

فقد قال عنه أبو حاتم^(١): مجهول، إلا فلا أعرفه^(٢) ، إذاً فابن مروان مجهول الحال على كل حال؛ لأنه إن كان ابن مروان بن الحكم فهو مجهول الحال [أي العدالة] كما سبق، وإن كان غيره فهو مجهول الذات والحال^(٣) ، والجهالة سبب من أسباب ضعف الراوي، ومن ثمّ ضعف ما يرويه، أضعف إلى ذلك أن ابن مروان - أيًا كان- لا يُعرف سنه إلى رسول الله ﷺ أو إلى أحد من الصحابة ﷺ.

فإن قيل: يكفي لكون القراءة حجة في العربية ثبوتها عن محتاج بكلامه، أيًا كان، ومحمد بن مروان بن الحكم هذا هو والد مروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية، التي سقطت دولتهم سنة (١٢٢هـ)، أي: أنه من أهل الاحتجاج، فيكفي ثبوت القراءة عنه؛ لتكون حجة في العربية.

قلت: يقبل هذا لو كان ابن مروان بن الحكم معلوم الحال والفصاحة، أما وهو مجهول الحال، لا نعلم أفصح هو أم لحان؟ أم مخالط للجم آم لا؟ فلا.

هذا إن كان ابن مروان هو ابن مروان بن الحكم مجهول الحال، أما إن كان غيره فهو مجهول الحال والذات، فلا نعلم أعربي هو أم

=المراجع الآتية للطبقات الكبرى .١٨٣/٥

(١) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم .٨٥/٨

(٢) غایة النهاية .٢٦١/٢، برقم ٣٤٦٥

(٣) قال النهبي في المفتني في الضعفاء ٦٣١ برقم ٥٩٦٨ ، وهو يتكلم على محمد بن مروان بن الحكم : ((هذا مجهول، أي: مجهول العدالة، لا الذات، وكذلك يقول أبو حاتم في غير واحد، وإنما يريد جهة حاله)) .

**أعجمي؟ أفصيح هو أم لحان؟ فلا يكون ثبوت القراءة عنه كافياً؛
لتكون في العربية حجة.**

وبهذا يتبيّن أن هذه القراءة لا يتوافر فيها شروط قبول القراءة التي ذكرها ابن الجزري بقوله: ((كل قراءة وافتقت العربية، ولو بوجه، ووافتقت أحد المصاحف العثمانية، ولو احتمالاً، وصحّ سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها ...))^(١)، ويشرح اشتراط صحة السند بقوله: ((تعني به أن يروي تلك القراءة العدل الضابط عن مثله، كذا حتى تنتهي، وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له، غير معدودة عندهم من الغلط، أو مما شدّ بها بعضهم))^(٢)، فعلى ذلك تكون هذه القراءة من القسم الثالث من أقسام القراءات الذي قال عنه مكي بن أبي طالب: ((القسم الثالث: هو ما نقله غير ثقة ... فهذا لا يقبل))^(٣)، وعلق ابن الجزري على هذا القسم بقوله: ((القسم الثالث: مما نقله غير ثقة، كثير مما في كتب الشوادز، مما غالب إسناده ضعيف، كقراءة))^(٤). وبكل ما مضى يتبيّن أن هذه القراءة ليست صحيحة السند، فلا حرج على من لعن القراءة بها؛ إذ رأى أنها في العربية لحن.

٥- اضطراب كلام ثعلب في بيان مذهب الكوفيين في تخریج هذه

(١) النشر ٩/١.

(٢) النشر ١٣/١.

(٣) النشر ١٤/١.

(٤) النشر ١٦/١.

القراءة، والرد على سيبويه، ففي النص الأول يعزى إلى ((أهل الكوفة: الكسائي والفراء)) أن الآية من التقريب، وأن العماد لا يدخل على التقريب، فظاهر ذلك موافقتهم على تلحين القراءة، وفي النص الثاني ينقل عن الكسائي تخطيته من لحن القراءة، قوله: ((ليس كما قالوا، هو خبر لـ(هذا)، كما كان في (كان))), وظاهر هذا أن الكسائي يجيز النصب على التقريب، يجعل (هن) عماداً.

وهذا الثاني هو الموافق للمنقول عنه، فقد جاء في إعراب النحاس: ((قال الكسائي: (أطهر) صواب، يجعل (هن) عماداً))^(١).

فهذا يبين أن الكوفيين أنفسهم - مع قولهم بالتقريب - مختلفون في جواز الفصل بالعماد بين اسم التقريب وخبره، وقد قرر السيرازي في ذلك فقال: ((والذي يجيزه يعني: هذا عبد الله هو خيراً منك))^(٢) يجري (هذا) مجرئ (كان)، والاعتماد في الإخبار على الاسم المنصوب، والذي يجيزه الكسائي، والفراء لا يجيز النصب، وكذلك أبو العباس ثعلب)^(٣)، وهذا النقل يوافق إعراب الكسائي هنا، إذ أجاز العماد بين اسم التقريب المرفوع وخبره المنصوب، أما الفراء وثعلب فلا يجيزان العماد هنا، وهذا واضح في النص الأول لثعلب، ولكننا نجده قد ضم الكسائي إلى أهل الكوفة المانعين، إلا أنه في النص الثاني يخص الكسائي بالتجويز، ويدرك تحريره للنصب، وعبارة: ((إلا

(١) إعراب النحاس ٢٩٦/٢.

(٢) شرح السيرازي ١٦٠/١.

أنه لا يدخل العماد مع التقريب ... الخ)) بعد ذلك من كلام ثعلب يعرض به إعراب الكسائي، وليس من كلام الكسائي، فكان ينبغي على راوي الكتاب أن يقول قبلها: ((قال)), كما يفعل ذلك كثيراً في مواضع أخرى من الكتاب.

٦- في قراءة (أطهر) بالنصب - التي ذكرها ثعلب- إعرابات عده: الأول: أنها مردودة؛ لأنها خلاف القياس النحوي؛ لأن (أطهر) حال، وضمير الفصل (العماد) لا يقع بين الحال وصاحبها^(١)، وقد سبق ذكر أهل هذا القول في الأمر الرابع.

الثاني: أن (أطهر) حال، (هن) ضمير فصل، وهذا قول من أجاز الفصل هنا.

الثالث: أن (هؤلاء) تقريب، (بناتي) اسم التقريب مرفوع، (هنّ) عماد، (أطهر) خبر التقريب منصوب، وهذا إعراب الكسائي، وقد سبق تحريره في الأمر الخامس.

الرابع: أن (هؤلاء) مبتدأ، (بناتي) الخبر، وتكون كلمة (بناتي) مسؤولة بمشتق، نحو: شريفات أو مولدات، وعليه يتحمل الخبر ضميراً، (هنّ) تأكيد لهذا الضمير، (أطهر) حال من

(١) المنع هنا هو مذهب الجمهور، حتى نقل الزجاج في معانيه ٦٨/٢ إجماع البصريين والковفيين عليه، وعوا سيبويه ٣٩٦/٢ (هارون) جوازه إلى أهل المدينة، وحكاه الأخفش في كتابه (الأوسط) لغة لبعض العرب، وينسب إلى عيسى بن عمر والأخفش. انظر: جميع مراجع ملحمي القراءة- الجمل للزجاجي ١٤٢- والمحتب ٢٢٥/١- والمفصل مع شرحه ١٠٩/٣- والكافية مع شرحها ٤٤٥/٢- وشرح التسهيل ١٦٧/١- والبحر المحيط ٢٤٧/٥- والارتفاع ٩٥٢/٢- والمغني ٦٤١- والمعجم ٢٣٩/١.

(بناتي)، وهذا إعراب ابن بابشاد، والعكاري^(١).

وكان ثعلباً يعنيه بقوله: ((هذا توكيده لهذا، وهذا توكيده لهذا)).

الخامس: أن (هُنْ) مبتدأ، وللهم جار ومحرر متعلقان بالخبر المقدر، وأظهر حال، وهذا هو وجه القراءة عند ابن مالك^(٢).

السادس: أن (هؤلاء) مبتدأ أول، و(بناتي) مبتدأ ثان، و(هُنْ) خبر لـ(بناتي)، وجملة (بناتي هُنْ) خبر المبتدأ الأول، وأظهر حال من (بناتي) أو (هُنْ).

وهذا قول ابن جني، والكرماني، والهداني، والبيضاوي^(٣).

السابع: أن (هؤلاء) مفعول به لفعل مقدر، تقديره: تزوجوا أو خذوا، وأظهر حال من (هؤلاء) عمل فيها الفعل المقدر، وجملة (بناتي هُنْ) جملة اسمية من مبتدأ وخبر وقعت معرضة بين الحال وصاحبها^(٤).

الثامن: أن (هؤلاء) مبتدأ، و(بناتي) بدل أو عطف بيان، و(هُنْ) خبر (هؤلاء)، وأظهر حال عمل فيها معنى الإشارة أو التبيه^(٥). قلت: يظهر لي أن أرجح الإعرابات الإعرابات الثلاثة الأخيرة لقوتها الصناعية، وقبولها في المعنى، وبعدها يأتي الإعراب الرابع.

(١) انظر على التوالي: شرح المقدمة المحسبة ٤٠٥/٢ - وإعراب القراءات الشواذ ٦٦٨/١.

(٢) في شرح الكافية الشافية ٢٤٣/١، ولكنه حملها في شرح التسهيل ١٦٨/١ على إعراب الثاني.

(٣) انظر على التوالي: المحتسب ٣٢٦/١ - وغرائب التفسير ٥١٦/١ - والفرد ٦٥٤/٢ - وتفسير البيضاوي ١٢٠/٥.

(٤) انظر: حاشية الشهاب ١٢٠/٥ - وروح المعاني ٣٠٣/٦.

(٥) انظر: حاشية الشهاب ١٢٠/٥ - وروح المعاني ٣٠٣/٦.

وقد ظهر لي في القراءة إعرابان جائزان، لم أجده أحداً ذكرهما:
 الأول: أن (قال) عاملة عمل (ظنّ) على لغة سليم^(١) الذين يعملونها عمل
 (ظنّ) على الإطلاق، فعلى هذا يكون (هؤلاء) المفعول الأول،
 و(بناتي) بدل أو عطف بيان، و(هنّ) فصل، و(أظهر) المفعول
 الثاني، ويكون الفصل جارياً بين ما أصله المبتدأ والخبر، وهو
 مفعولاً باب (ظنّ) وأخواتها، وهذا من قياس باب الفصل.
 الثاني: أن (هؤلاء) مبتدأ أول، و(هنّ) مبتدأ ثان مؤخر، و(بناتي) خبر
 (هنّ) مقدم، وجملة (بناتي هنّ) خبر (هؤلاء) و(أظهر) حال،
 والعامل فيها معنى الإشارة أو التبيه.

فقد أجاز ابن هشام في المعرفتين إذا كان المتأخر منهما هو
 الأخص أن يكون خبراً، أو مبتدأ مؤخراً، في نحو: (الفضل
 أنت)^(٢).

المسألة الثامنة:

إعراب نحو (هذا زيد منطلق).

نقل ثعلب:

جاء في (مجالس ثعلب): ((قال: وقال سيبويه: "هذا زيد منطلقًا)،
 فأراد أن يُخْبِرَ عن (هذا) بالانطلاق، ولا يُخْبِرَ عن (زيد)، ولكنه

(١) انظر: الكتاب ١٢٤/١ (هارون) - والمفصل ٣٤٥ - وأوضح المسالك ٧٨/٢ - وشرح ابن عقيل ٦٠/٢، وهذا على قول من لم يشترط كون القول بمعنى الظن عند إعماله عمل الظن، انظر: التصريح ٢٦٤/١.

(٢) انظر: المغني ٥٨٩.

ذكر (زيداً) ليعلم لمن الفعل.

قال أبو العباس: وهذا لا يكون إلا تقريراً، وهو لا يعرف التقرير، والتقريب مثل (كان)، إلا أنه لا يقدم في (كان): لأنَّه ردُّ كلام، فلا يكون قبله شيء^(١).

نص سيبويه:

قال سيبويه: ((هذا بابٌ ما ينتصب لأنَّه خبر للمعروف المبني على ما هو قبله من الأسماء المبهمة ... والأسماء المبهمة: (هذا وهذا وهذه وهاتان وهذه وذاك وتلك) ... وأما المبني على الأسماء المبهمة فقولك: (هذا عبد الله منطلقًا)، و(هؤلاء قومك منطلقين) ... ف(هذا) اسمٌ مبتدأ؛ ليُبْنِي عليه ما بعده، وهو (عبد الله)، ولم يكن ليكون هذا كلاماً حتى يُبْنِي عليه، أو يُبْنِي على ما قبله، فالمبتدأ مُسندٌ، والمبني عليه مُسندٌ إليه، فقد عمل (هذا) فيما بعده كمَا يَعْمَلُ الجارُ وال فعلُ فيما بعده ... (منطلق) حالٌ قد صار فيها (عبد الله)، وحالٌ بين (منطلق) (هذا)، كما حالٌ بين (راكب) والفعلٍ حين قلت: (جاء عبد الله راكباً)، صار (جاء) لـ(عبد الله)، وصار (الراكب) حالاً، فكذلك (هذا) ... والمعنى أنك تُريد أن تُبْنِي له منطلقًا، لا تُريد أن تُعرِّفَ عبد الله؛ لأنك ظنتَ أنه يجهله، فكأنك قلت: انظُر إلىه منطلقًا ... و(ذاك) بمنزلة (هذا)، إلا أنك إذا قلت: (ذاك)، فأنت تُبْنِي لشيء متراخ))^(٢).

(١) مجالس ثعلب ٤٣/١.

(٢) الكتاب لسيبوه ٢٥٦/١ (بولاق).

الدراسة:

الكلام هنا على التقرير الذي يُعمله الكوفيون عمل (كان)، ويزعم ثعلب أن سيبويه لا يعرفه. وهنا لا بد من بيان معنى التقرير عند الكوفيين، ثم بيان أكان سيبويه يعرف التقرير أم لا.

مصطلاح (التقرير) مصطلح كوفي، يحيط به شيء من الفموض، وقد تكلم عليه بعض المتقدمين كلاماً مقتضياً، لا يخلو من غموض وعدم إحاطة ودقة^(١)، فلذا تأملت نصوص الكوفيين في التقرير طويلاً^(٢).

فمنها قول الفراء ((كقولك: ما كان من السباع غير مخوفٍ فهذا الأسد مخوفاً) وكان الخبر يطرّح (هذا) أجود، ألا ترى أنك لو قلت: (ما لا يضرُّ من السباع فالأسد ضارٌ)، كان أبين)^(٣)، ((إذا كان الكلام على غير تقرير، أو كان مع اسمٍ ظاهرٍ، جعلوا (ها) موصولة بـ(ذا)، فيقولون: (هذا هو)، و(هذان هما)، إذا كان على خبر يكتفي كل واحد بصاحبـه والتقرير لا بد فيه من فعلٍ^(٤)

(١) انظر: معاني الزجاج ٦٨/٢ - والأصول ١٥٢/١ - وشرح السيرافي في ٤٠٧/٢ - وشرح الجمل لابن عصفور ٣٧٧/١ - والارتفاع ١١٤٨/٢ - والبحر المحيط ٢٤٤/٥ - والهمع ٧١/٢.

(٢) انظرها في: معاني الفراء ١٢/١ - ١٢، ١٣، ٢٢١/١، ٢٢٢، ١٦٨/٢ - ١٦٨/٢، ومجالس ثعلب ١٢/١ - ١٤، ٤٢/١، ٤٤ - ٣٥٩/٢ - ٣٦٠.

(٣) معاني الفراء ١٢/١.

(٤) أراد بالفعل: الخبر إذا كان مشتقاً؛ لأن (مخوفاً) عنده الخبر في المعنى؛ لأن المعنى على سقوط (هذا)، وهذا يدل على أن الفراء يطلق مصطلح (الفعل) على الخبر الصناعي والخبر المعنوي كما هنا، والذين درسوا هذا المصطلح يقتصرون إطلاقه على الخبر = العدد الرابع - ذوالحجـة ١٤٣٠ هـ

لقصانه، وأحبوا أن يَفْرُّقُوا بذلك بين معنى التقرير وبين معنى الاسم الصحيح^(١)، ((والعرب تُنْصِبُ الاسم المعرفة في (هذا) وذلك) وأخواتهما، فيقولون: (هذا عبد الله الأسد عادياً)، كما يقولون: (أسداً عادياً)).^(٢)

ومنها قول ثعلب: (((هذا) تكون مثلاً، وتكون قريباً، فإذا كانت مثلاً قلت: (هذا زيد)، (هذا الشخص شخص زيد)، وإن شئت قلت: (هذا الشخص كزيم)، وإذا قلت: (هذا كزيم قائماً)، فهو حال، كأنك قلت: (هذا زيد قائماً)، ولكنك قد قربتها والتقرير مثل (كان) وقال الكسائي: سمعت العرب تقول: (هذا زيد إيه يعنيه)، فجعله مثل (كان) هو خبر (هذا)، كما في (كان) وقد تُسْقِطُ (هذا) فتقول: (كيف أخاف الظلم، وهذا الخليفة قائماً، وال الخليفة قائم)، فتُدْخِلُ (هذا) وتخرجه، فيكون المعنى واحداً، وكلما رأيت إدخال (هذا) وإخراجه واحداً فهو تقرير)^(٣)، ((وهم [أي: أهل الكوفة] يُسَمُّونَ (هذا زيد القائم) تقريراً)).^(٤)

ومن هذه النصوص يتبين أن التقرير عندهم هو حالة خاصة لأسماء الإشارة، تعمل فيها عمل (كان)، بأربعة شروط:

=الصناعي، انظر: مصطلحات النحو الكوفي في ٥٢، دراسة النحو الكوفي في ٢٥٧.

والمصطلح النحوي ١٦٧.

(١) معاني القراء ٢٣٢/١.

(٢) معاني القراء ١٦٨/٢.

(٣) مجالس ثعلب ٤٢/١ - ٤٤.

(٤) مجالس ثعلب ٣٥٩/٢.

- ١- أنه خاص بأسماء الإشارة التي يجوز سقوطها من الكلام.
- ٢- أن تُتلى أسماء الإشارة بمرفوع ومنصوب.
- ٣- لا يكون المرفوع المشار إليه مجهولاً؛ لئلا يكون خبراً عن اسم الإشارة في المعنى، بل يشترط فيه كونه معلوماً.
- ٤- أن يكون المنصوب خبراً عن المرفوع في المعنى.

هذا تعريف التقريب عندهم، أما المعنى الذي يؤديه اسم الإشارة في التقريب دون غيره فلم أجد في كلام الكوفيين مما يبيّن هذا المعنى إلا نصّين لشعلب، ثالثهما أوضح من أولهما، أما الأول ففي كلامه حين قسم اسم الإشارة (هذا) إلى مثال وتقريب وتشبيه، ومثل للمثال بـ(هذا زيد)، ومثل للتقريب بـ(هذا زيد قائماً)، ومثل للتشبيه بـ(كزيد هذا منطلق)^(١)، وأما النص الثاني فقوله: (وهم [أي الكوفيون] يسمون (هذا زيد القائم) تقريباً، أي: قرُب الفعل به، وحُكى (من كان من الناس مرزوقاً فهذا الصَّيَادُ محرومٌ)، و(الصَّيَادُ محرومٌ) بإسقاط (هذا) بمعنى، فقد دخلت لتقرِّب الفعل مثل (كاد)، والتقريب على هذا كُلُّه)^(٢)، والظاهر من النص الثاني أن الفعل الذي يدلُّ عليه المنصوب الواقع خبراً للمرفوع في المعنى لم يقع، ولكن وقوعه قريب يكاد يقع، وهذا ما طبقة شارح فصيح ثعلب، حين قال: ((هذا): ها: تتبّيه، وذا: اسم يشار به إلى شيء حاضر، أو ما حكمه حكم

(١) مجالس ثعلب ١/٤٢ - ٤٣.

(٢) مجالس ثعلب ٢/٢٥٩ - ٣٦٠.

الحاضر، تقول: (هذا السلطان قديم، إذا قرب قدمه)^(١)، ولكن هذا المعنى ينطلي بالأمثلة والشواهد التي ذكرها الكوفيون على التقريب، ففيها كان الفعل الذي يدل عليه المنسوب الواقع خبراً للمرفوع في المعنى واقعاً محققاً، لا قريبُ الواقع، فلا أدرى أقصر لفظ الإمام ثعلب في بيان المعنى الذي أراد شرحه^(٢)، أم أنه لم أفهم ما أراد، ولكنَّ الذي أفهمه من كلام الكوفيين وأمثالهم وشواهدِهم على التقريب أن المعنى الذي يؤديه اسمُ الإشارة في التقريب هو أنَّ الاسم المرفوع بعد اسم الإشارة مخبرٌ عنه بالمنسوب في حالةٍ قريبةٍ من المتكلِّم والمخاطب، وهذه الحالة هي حالةُ الحضور، سواءً أكان الحضور مكانياً نحو: (هذا زيدٌ منطلقٌ وقائماً)، أم معنوياً، نحو: (هذا الخليفةُ قائماً)، أي: أنَّ أثرَ قيامِه يصلُ إلى مكان المتكلِّم والقائم، ولهذا كان المشار إليه معلوماً غير محتاج إلى خبر؛ لأنَّه حاضرٌ عند المتكلِّم والمخاطب، فلم يكن المرفوع بعده اسمُ الإشارة خبراً عنه في المعنى، بل كان هذا المرفوع محتاجاً إلى خبرٍ في المعنى، وهو المنسوب، ولذا كان المنسوب لازماً الذِّكْر، لا يتمُّ المعنى إلا به.

وإنما قلتُ: إنَّ الحالة هي الحضور المخالف للفياب والاختفاء، ولم أقل: القربُ المخالفُ للبعد؛ لأنَّ الحضورَ حاصلٌ في القريب والبعيد، فلهذا كان أسلوب التقريب يشمل أسماء الإشارة الدالة على القريب

(١) شرح الفصيح المنسوب للزمخشري .٥/١

(٢) قال شيخ مشايخنا عبدُالحالق عصبة - رحمه الله - في مقدمة تحقيق المقتنب ٣١/١: ((قرأ في مجالس ثعلب فيسمعك همَّة لا تبيَّن، وغمَّة لا تُتَّضح)).

والبعيد.

وما فهمته هو ما فهمه السيوطي عنهم، حين ذكر أن من أمثلة التقريب عندهم: (كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادماً؟)، و(كيف أخاف البرد وهذه الشمس طالعة؟)، وأن معنى التقريب: ((إنما هو على الإخبار عن الخليفة بالقدوم، وعن الشمس بالطلوع، وأتى باسم الإشارة تقريباً للقدوم والطلوع، ألا ترى أنك لم تشر إليهما وهما حاضران، وأيضاً فال الخليفة والشمس معلومان، فلا يحتاجان إلى تبشيرهما بالإشارة إليهما))^(١).

وإذا كان المعنى الذي يُؤديه اسم الإشارة في التقريب ما سبق فهو لا يختلف عن معنى أسماء الإشارة؛ لأنَّ أسماء الإشارة إنما يُشار بها إلى ((ما هو حاضر، أو ما في حكمه))^(٢)، سواء كان قريباً، وله ألفاظ، أم بعيداً، وله ألفاظ، وإنما يمتاز التقريب بأنه حالة خاصة من حالات المشار إليه الحاضر، وهو المشار إليه الحاضر المعلوم.

وإذا كان المعنى الذي تؤديه أسماء الإشارة في التقريب عند الكوفيين هو هذا، فإنه ليس غريباً على سيبويه، بل إنه يُعرفُ ويُقرَّ به ويُقرَّره، فيقول في ذلك - وهو يتكلم على منع نعت المحل بـ(أ) بأسماء الإشارة - : ((وإنما منع (هذا) أن يكون صفة لـ(الطوبل والرجل) أن المُخْبِر أراد أن يقرَّ به شيئاً، ويشير إليه؛ لتعرفه بقلبك وبعينك، دون سائر الأشياء، وإذا قال: (الطوبل) فإنما يريد أن يعرفك

(١) البمع ٧١/٢

(٢) شرح الفصيح المنسوب للزمخشري ٥/١

شيئاً بقلبك، ولا يريد أن يعرفك بعينك ...)، ثم يقول: ((واعلم أن المهمة توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام والصفات التي فيها الألف واللام جميعاً ... كأنك أردت أن تقول: (مررت بالرجل)، ولكنك إنما ذكرت (هذا)؛ لتقرّب به الشيء وتشير إليه))^(١)، فمن هذين النصين يعلم أن سيبويه يدرك معنى التقرّب الذي يؤديه أسماء الإشارة وهو معنى الحضور، فلهذا ينص على أن معناها الإشارة إلى المشار إليه وتقرّبه؛ ليتم تعريفه بالقلب والعين، وهذا لا يحصل إلا بالحضور، سواء كان اسم الإشارة دالاً على قرب المشار إليه أم بعده، فهو هنا يتحدث عن أن اسم الإشارة يدل على تعريف المشار إليه بالقلب والعين، فهو يريد التقرّب بمعنى الحضور، المخالف للفيضة والاختفاء، ولا يريد القرب المخالف للبعد، ثم إن سيبويه^(٢) يقرر المعنى الخاص بأسماء الإشارة في الأسلوب الذي يسميه الكوفيون التقرّب، وهو أن المشار إليه معلوم، لا مجهول، وأن المتصوب خبر عن المرفوع في المعنى، فمن كل هذا يتضح أن سيبويه يعرف ويعرف بالمعنى الذي يؤديه التقرّب عند الكوفيين، ولكنه لا يراه - مع هذا - عاملاً، وهذا محل النزاع.

وإذا كان الأمر هكذا فقول ثعلب عن سيبويه: ((وهو لا يعرف التقرّب)) قول غير سليم من الناحية العلمية، وإن تبعه على ذلك كثير من الدارسين، وجعلوا (التقرّب) اختراعاً كوفياً، لا يعرفه

(١) الكتاب ٢٢١/١ (بولاق).

(٢) انظر النص الذي نقلته عنه في أول المسألة.

البصريون^(١)، والحق أن سيبويه يعرف التقريب، ولكنه لا يعترف بعمله، وأن معنى التقريب معروف عند البصريين والковيين، ولكن الكوفيين يجعلونه عاملًا كـ(كان)، والبصريون لا يرون له عاملًا^(٢).

المقالة التاسعة:

إعراب (العنْسِ) في قول الشاعر: (يا صاح يا ذا الضَّامِرُ العنْسِ).

نقل ثعلب:

جاء في (مجالس ثعلب): ((وقال: إِنَّمَا أَخْطَأَ سِيبُوِيَّةً فِي هَذَا الْبَيْتِ، فَأَشَدَّهُ بِالرَّفْعِ وَهُوَ عَلَى الْخَفْضِ:

.

يا صاح يا ذا الضَّامِرُ العنْسِ^(٣)
 لأنَّهُ ذَهَبَ بِ(ذا) مَذْهَبَ (هذا)، و(ذو) يَذْهَبُ مَذْهَبَ (هذا) ومَذْهَبَ (صاحب)، فهي هنا في معنى (صاحب): لأنَّهُ قالَ: يا صاحبَ العنْسِ الضَّامِرِ الرَّحْلِ وَالْأَقْتَابِ وَالْحَلْسِ، وَخَطَأً أَنْ يَكُونَ: يا هَذَا العنْسُ وَالضَّامِرُ^(٤)).

(١) ومن هؤلاء أصحاب الكتب الآتية: مدرسة الكوفة -٣٢٠- وأبو زكريا الفراء ومنهجه في النحو واللغة -٤٥٤- ومدرسة البصرة النحوية -٢٤٩- ودراسة في النحو الكوفي في -٢٣٩- والمدارس النحوية ١٦٦، ٢٢٦، ٢٧٧ - والأصول ل تمام حسان ٤٣.

(٢) المصطلح النحوي ١٢٢.

(٣) البيت من الكامل، وعجزه: (والرَّحْلُ ذِي الْأَلْسَاعِ وَالْحَلْسِ)، ورواية ثعلب (ذِي الْأَقْتَابِ)، وفي رواية (ذِي الْأَهْنَابِ)، وهو لخَرْزَنْ لَوْذَانَ السَّدُوْسِيِّ، كما في: الكتاب -٢٠٦/١- والمفصل -٦٤- وأمالي ابن الشجيري -٨١/٢- والخرزنة -٢٢٠/٢-، وهو لخالد بن المهاجر بن خالد بن الوليد، كما في: الأغاني ١٠٨/١٠، و(الضَّامِرُ): الذي دقَّ وقلَّ لحمه، و(العنْسُ): الناقة القوية، و(الرَّحْلُ): كل ما يُعدُ للرحيل.

(٤) مجالس ثعلب ٤٤٥/٢.

وَفِي (مجالس ثعلب): ((وقال أبو العباس: قال بعضُهم لسيبوه:
كَيْفَ تُشَدُّ؟

يَا صَاحِبِيَا ذَا الضَّامِيرِ الْعَنْسِ

قَالَ: فَرَفَعَ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: فَأَيْشِ^(١) تَصْنَعُ بِقَوْلِهِ: ((والرَّحْلِ))؟ قَالَ:
”مِنْ ذَا أَفْرِ“، وَصَعِدَ فِي الدَّرَجَةِ.

قَالَ: وَبَعْدِهِ: ((والرَّحْلِ ذِي الْأَقْتَابِ وَالْحَلْسِ)^(٢).

قَالَ: الشِّعْرُ مَعْنَاهُ: يَا صَاحِبَ الْعَنْسِ الضَّامِيرِ وَالرَّحْلِ، فَقَالَ:

يَا صَاحِبِيَا ذَا الضَّامِيرِ الْعَنْسِ^(٣).

نص سيبويه:

قَالَ سِبْوَيْهُ: ((وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ وَالْمُبْهَمُ يَصِيرانِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ،
يَدْلُكُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ (أَيْ) لَا يَجُوزُ لَكَ فِيهَا أَنْ تَقُولَ: (يَا أَيُّهَا ذَا الْجُمْهَةِ)،
فَالْأَسْمَاءُ الْمُبْهَمَةُ تُوَصَّفُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ لَيْسَ إِلَّا، وَيُفَسَّرُ بِهَا، وَلَا

(١) أصله: (أَيُّ شَيْءٌ)، وهي مروية عن العرب، وعن بعض الصحابة، ويقال: (أَيْشَ) بفتح الشين. انظر: مصنف ابن أبي شيبة ١٢/٢ (رقم ١١٦١٦) - ومسند أحمد ٢٧٩/٢ - وإعراب النحاس ٢٥٠/٥ - وتهذيب اللغة (جرم) ٤٧/١١ - والإنصاف ٤١/١ - وأسرار العربية ٢٨٠/١ - واللسان (جرم) ٩٤/١٢ - والمصباح المنير (شاء) ٢٢٠ - والتاج (جرم) ٣٩٠/٢١، وفي عيون الأخبار ٤١٢/١ قول الشاعر: (وَكُنْتُ إِذَا مَا جَئْتُ جَئْتُ بِعُلْيَةٍ... فَأَفْتَنْتُ عَلَاتِي فَأَيْشَ أَقْوُلُ).

(٢) تصرف محقق مجالس ثعلب - رحمه الله - ونقل هذا الشطر وضممه إلى بقية البيت، وقال: ((ورد هذا الشطر في الأصل بعد كلمة (الدرجة) التالية، وقد ردته إلى موضعه الطبيعي!!)، قلت: أبقيت النص على أصله لأن الفارسي كذا نقله في المسائل البصرية ٤٢٣/١.

(٣) مجالس ثعلب ٢٧٥/١.

ثُوَصَفُ بِمَا يُوصَفُ بِهِ غَيْرُ الْمِبْهَمَةِ، وَلَا تُقْسَرُ بِمَا يُفْسَرُ بِهِ غَيْرُهَا إِلَّا عَطْفًا، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ يَا صَاحِ يَاذَا الضَّامِرُ الْعَنْسِ وَمِثْلُهُ: (يَاذَا الْحَسَنُ الْوَجْهُ)، وَلَيْسَ ذَا بِمَنْزِلَةِ: (يَاذَا ذَا الْجُمْهَةِ): مِنْ قَبْلِ أَنَّ (الضَّامِرُ الْعَنْسِ) وَ(الْحَسَنُ الْوَجْهُ) كَقَوْلِكِ: (يَاذَا الضَّامِرُ) وَ(يَاذَا الْحَسَنُ)، وَهَذَا الْمَجْرُورُ هُنَا بِمَنْزِلَةِ الْمَنْصُوبِ إِذَا قُلْتَ: (يَاذَا الْحَسَنُ الْوَجْهُ) وَ(يَاذَا الْحَسَنُ وَجْهًا)»^(١).

الدراسة:

الكلام هنا على كلمة (الضَّامِر) أهي في البيت مرفوعة أم مجرورة؟ وألحظ على ما نقله ثعلب في ذلك أموراً:

- ١ - أَنَّ فِي كَلَامِهِ طَعْنًا في رواية سيبويه وأمانته، فاتهمه بأنه أخطأ في رواية البيت، ((فأنشدَه بالرفع، وهو على الخفض)).
وسيبويه متفق على توثيقه في رواية اللغة، فقد ((كان ثقة ثبتاً فيما ينقل، محققًا في علمه))^(٢)، وكان ((حجَةُ الْعَرَب))^(٣)، وكان ((أثبتت من حَمَلَ عنَ الْخَلِيلِ بْنَ أَحْمَدَ))^(٤)، مما روى البيت بالرفع إلا لأنَّه سمعه كذلك.

وليس هذا الاتهام الوحيد من ثعلب، فهو القائل: ((اجتمع أربعون نفساً حتى عملوا كتاب سيبويه، هو أحدهم، وهو أصول

(١) الكتاب لسيبوه ٢٠٦/١ - ٢٠٧ (بولاق).

(٢) المقاصد الشافية للشاطبي ٤٤٢/٥.

(٣) سير أعلام النبلاء للذهبي ٢٥١/٨.

(٤) طبقات النحوين للزيبيدي ٦٧.

الخليل وئكَثُرَ، فادعاه سيبويه^(١).

- أن ما ذكره من فساد معنى البيت على رواية الرفع رواية سيبويه مدفوع، من جهتين:

أ- أن علماء كثيرون تابعوا سيبويه على رواية الرفع، ولم يجدوا بها بأساً من حيث المعنى، كالبرد، وابن السراج، وابن جني، والزمخشري، وابن عصفور، وابن مالك، وابن هشام، وغيرهم^(٢).

ب- أن عطف (الرَّحْل) على (العَنْس) محمول على التوسيع والمجاز، ومثل هذا العطف كثير في كلام العرب، ومنه قول الشاعر:

حتى غدت همَالَةً عينها^(٣) عَفَّهَا تَبَّأْ وَمَاءَ بَارِداً

وقول الشاعر:

وزَجَّنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعَيْوَنَا^(٤) إِذَا مَا الْفَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا

وقول الشاعر:

شَرَّابُ الْبَانِ وَتَمْرٌ وَأَقْطُ^(٥)

(١) المتنظم ٥٥/٩، وانظر: الفهرست ٧٦ - وإتباه الرواة ٢٤٧/٢ - والبداية والنهاية ١٠/١٧٦.

(٢) انظر: تباعاً: المقتضب ٤/٢٢٢ - والأصول ١/٣٢٩ - والخصائص ٣/٢٠٣ - والمفصل ٦٤ - والمقرب ٢٤٦ - وشرح عمدة الحافظ ٢/٦٤٠ - وشرح القطر ٢١١ - والتبصرة ٣٤٥/١ والتذكرة.

(٣) الشعر من الرجز، ويسُبِّ إلى ذي الرمة وليس في ديوانه، كما في: الخزانة ٣/١٤٠، وهو بلا نسبة في: الخصائص ٢/٤٢١ - والمغني ٢/٦٢٢.

(٤) البيت من الواقر، وهو للراعي النميري، كما في: ديوانه ٢٦٩ - والمقاصد النحوية ٣/٩١.

(٥) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في: المقتضب ٢/٥١ - والإنصاف ٢/٦١٣.

والتَّوْسُعُ فِي الْعَطْفِ هُنَا إِمَّا قَبْلَ حِرْفِ الْعَطْفِ، أَيْ: أَعْطَيْتُهَا تَبَنِّا وَمَاءً، وَالْمُتَغَيِّرُ الْعَنْسِ الرَّحْلُ، وَإِمَّا بَعْدَ حِرْفِ الْعَطْفِ، أَيْ: عَلَقْتُهَا تَبَنِّا وَأَسْقَيْتُهَا مَاءً، وَالضَّامِرُ الْعَنْسِ الرَّحْلُ^(١).

٣- أن رواية الجر التي يصححها ثعلب تحتاج إلى تخریج أيضًا، فهو يجعل (ذا) بمعنى (صاحب)، و(الضامر) مضافاً إليه، فيكون المعنى: يا صاحب الضامر العنْسِ، فيكون كقولك: يا صاحب الضعفنة الناقة، ومعنى الكلام على: يا صاحب العنْسِ الضامر، فيكون هذا من تقديم الصفة على الموصوف، فيجب جعل (العنْس) بدلاً أو عطف بيان^(٢)، أما على رواية الرفع فالكلام على وجهه، على تقدير: يا هذا الضامر العنْسِ، كقولك: يا أيها الضامر العنْسِ.

٤- في نص ثعلب الثاني أن سيبويه هَرَبَ عندما سُئِلَ عن إعراب (والرَّحْلِ)، وهذا مردودٌ من ثلاثة جهات:

أ- أن ثعلباً لم يذكر سنته في هذه القصة^(٣)، فقال: ((قال بعضهم

(١) انظر هذا التوسيع بوجهيه أو أحدهما في: شرح السيرافي في ١٣٩/٢ - والخصائص ٣٠٣/٢ وشرح أبيات سيبويه للتحاس ٢٣٧ - والتخيير ١/٣٤٢ - وشرح المفصل ٨/٢ وأمالي ابن الشجري ٨٢/٢، وهناك من حمل البيت على غير ذلك، فابن مالك في شرح عمدة الحافظ ٦٤٠/٢ حمله على العطف على الجوار، ونقل الفارسي في شرح الأبيات المشكلة ٢٨٤ عن بعضهم أن جعل التقدير: (ويا صاحب الرَّحْلِ).

(٢) انظر: التخيير ١/٣٤٢ - وأمالي ابن الشجري ٨٢/٣.

(٣) وروى هذه القصة من ثعلب: الفارسي في المسائل البصرية ١/٤٢٣ - وابن جني في الخصائص ٣٠٣/٢ - والبغدادي في الخزانة ٢٢١/٢، وذكرها البغدادي أيضًا عن = العدد الرابع - ذو الحجة ١٤٢٠ هـ

لسيبوه)).

قلت: ((قد عُرِفَ وَهُنْ كَلَامٌ ... الْمُتَاقْسِينَ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ، نَسَأْلُ اللَّهَ السَّمَّاحَ))^(١)، ((لَا سَيِّمَا إِذَا لَاحَ لَكَ أَنَّهُ لِعَدَاوَةٍ أَوْ لِمَذْهَبٍ أَوْ لِحَسْنَى))^(٢)، فـ((كَلَامُ الْأَقْرَانِ وَالْمُتَضادِينَ فِي الْمَذاهِبِ وَالْعَقَائِدِ لَا يَنْبَغِي قَبُولُهُ))^(٣).

ب- أن في الحكاية اضطراباً، فالزجاجي في مجالسه^(٤) ذكر أن السائل هو سلمة بن عياش، والمسؤول هو أبو عمرو بن العلاء، ورواية الزجاجي أولى بالقبول لأنها صرّح باسم السائل وهذا يدل على إتقان الرواية، وأنه ذكر سنته وجادة فقال: ((وَجَدْتُ بِخَطِّ إِسْحَاقَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ الْمَوْصَلِيِّ: أَخْبَرْنِي الْأَصْمَعِيُّ، عَنْ سَلْمَةَ بْنِ عِيَاشَ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عُمَرَ بْنَ الْعَلَاءِ عَنْ هَذَا الْبَيْتِ)).

ج- أن سيبويه ذكر في كتابه الشطر الثاني من البيت (والرَّحْلِ)، فليس يجهله.

د- أن إعراب (الرَّحْل) في رواية الرفع لا يخفى على ضعاف النحوين، بله أبا عمرو، بله إمام النحوين سيبويه.

=النحاس عن الأخشن الأصفر أنها بلفته.

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي ٤٦٢/١٧، ونحوه في: تذكرة الحفاظ ٦٦٢/٢ - ولسان الميزان ٢٠١/١ - والمزهر ٧/١.

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي ٢٥١/١.

(٣) ثمرات النظر في علم الأثر ١٢٥.

(٤) انظر: مجالس العلماء للزجاجي ٨٨.

المقالة العاشرة:

علة دخول همزة التسوية في ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْنَاهُمْ﴾

نقل ثعلب:

جاء في (مجالس ثعلب): ((قَوْلُ سَيْبُوِيهِ وَالْأَخْفَشِ: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْنَاهُمْ﴾^(١): هذا الاستفهام دخل لوضع (سواء)، إذا قيل: (زَيْدٌ قَامَ أَمْ عَمْرُو^(٢)).).

نص سيبويه:

قال سيبويه: ((وَمِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُ (مَا أَبَالِي أَرْبِيدًا لَقَيْتَ أَمْ عَمْرًا)، وَ(سَوَاءٌ عَلَيَّ أَيْشَرًا كَلَمْتَ أَمْ زَيْدًا)، كَمَا تَقُولُ (مَا أَبَالِي أَيَّهُما لَقَيْتَ)، وَإِنَّمَا جَازَ حَرْفُ الْاسْتِفْهَامِ هُنَا لِأَنَّكَ سَوَيْتَ الْأَمْرَيْنِ عَلَيْكَ كَمَا اسْتَوَيَا حِينَ قُلْتَ (أَرْبِيدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو^(٣)).)).

قال سيبويه: ((كَمَا أَنَّ التَّسْوِيَةَ أَجْرَتْ مَا لَيْسَ بِاسْتِخْبَارٍ وَلَا اسْتِفْهَامٍ عَلَى حَرْفِ الْاسْتِفْهَامِ؛ لِأَنَّكَ تُسَوِّي فِيهِ كَمَا تُسَوِّي فِي الْاسْتِفْهَامِ^(٤).)).

الدراسة:

الكلام هنا على علة دخول همزة التسوية.
والحظ على ما نقله ثعلب في ذلك أموراً:

(١) سورة البقرة ٦، وهي في سورة يس ١٠ بواو قبل (سواء).

(٢) مجالس ثعلب ١/٥٨.

(٣) الكتاب لسيبوه ١/٤٨٣ (بولاقي).

(٤) الكتاب لسيبوه ١/٣٢٦ (بولاقي).

- ١ - أن ما نقله ثعلب عن الأخفش صحيح ودقيق، قال الأخفش عن الآية: ((فإنما دخله حرف الاستفهام - وليس باستفهام لذكره السواء)).
- ٢ - أن ما نقله عن سيبويه صحيح وليس دقيقاً؛ لأنه مذهب النحو كما نقلته في (نص سيبويه)، ولكنه لم يذكر الآية في كتابه، فثعلب طبق مذهب النحو على الآية الكريمة.
- ٣ - كلام ثعلب هنا على علة دخول همزة الاستفهام، مكتفياً في بيان هذه العلة بالنقل عن سيبويه والأخفش، ولم ينقل عن غيرهما، لا عن الكوفيين ولا البصريين، وكأن السبب في ذلك عدم الخلاف فيه، وأنا لم أجده خلافاً في هذه العلة.^(٢)
- وبيّن سيبويه علة ذلك فيما نقلته عنه، ولكن الأخفش يبيّنها أكثر بقوله: ((فإنما دخله حرف الاستفهام - وليس باستفهام لذكره السواء، لأنه إذا قال في الاستفهام (أزيد عندك أم عمر؟) وهو يسأل: أيهما عندك؟ فهما مستويان عليه، ليس واحداً منهما أحق بالاستفهام من الآخر، فلما جاءت التسوية في قوله: ﴿أَنْذَرْنَاهُمْ شُبُّهَ بِذَلِكَ الْاسْتِفْهَامُ إِذَا شَبَهَهُ فِي التَّسْوِيَةِ﴾)).
- ٤ - إذا تبيّنت علة دخول همزة الاستفهام تبيّن معنى قول ثعلب في آخر

(١) معاني الأخفش ٢٨/١.

(٢) انظر النص على هذه العلة دون ذكر خلاف في: المقتضب ٢٩٨، ٢٨٧/٢ - والأصول ٣٦٧/١، ٥٨/٢ - وإعراب النحاس ١٨٤/١ - ومعاني الحروف للزجاجي ٢٥ - وسر الصناعة ١١٨/١ - والتبيان للعكاري ٢٢/١ - وأمثال ابن الحاجب ١٠٨/٤ - والمغني ٢٤.

(٢) معاني الأخفش ٢٨/١.

عبارته: ((إذا قيل: (زَيْدٌ قَامَ أُمُّ عَمْرُو)), فهي كمثال الأخفش (أزيد عنك أم عمرٌ؟)، وصوابه (أزيد قام أم عمرٌ؟)، وانتفت حيرة محقق مجالس ثعلب إذ قال عنها: ((كذا وردت هذه العبارة مبتورة))^(١).

٥- ليس كلام ثعلب هنا على وقوع جملة (أنذرتم) فاعلاً^(٢)، ولا على كون همزة التسوية حرفاً سابكاً^(٣).

المسألة الحادية عشرة:

إعراب نحو (يأيها الرجل)

نقل ثعلب:

جاء في (مجالس ثعلب): ((إذا قال: (يأيها الرجل)، اختلف الناس فيه، فقال سيبويه وأصحابه: (الرجل) تابع لـ(أي)، وخطأه الفراء، قال: هو (يأي هذا الرجل)، أراد (يأي هو هذا الرجل)، كذا هو عند الفراء، وسيبوبيه يقول: فيه شينة في موضعين: (يا) و(ها)، وهذا باطل))^(٤).

وجاء في (مجالس ثعلب): ((وقال أبو العباس أحمد بن يحيى: يقال

(١) مجالس ثعلب ٥٨/١، هامش (٢).

(٢) في وقوع الجملة فاعلاً خلاف، فمنعه الجمهور، وأجازه مطلقاً هشام وثعلب وجماعة من الكوفيين، وجوزه الفراء بشرط كون المسند إليها قليلاً وان يقتربن بأداة تعليق. انظر: الخصائص ٤٢٥/٢ - وشرح التسهيل ٥٠/٢ - والارتفاع ١٢٣٠/٣ - والمغني ٥٢٤ - وحاشية الصبان ٣٩/٢.

(٣) انظر: أمالی ابن الحاجب ١٠٨/٤ - والتصريح (بحيري) ٥٠٤/٢

(٤) مجالس ثعلب ٥٨٦/٢

قال: هو (يأيُّ هذا الرَّجُلُ)، أراد (يأيُّ هُوَ هذا الرَّجُلُ)، كذا هو عند الفَرَاءِ، وسيبوه يقول: فيه تَثْبِيَةٌ في موضعين: (يا) و(ها)، وهذا باطلٌ^(١).

وجاء في (مجالس ثعلب): «وقال أبو العباس أحمد بن يحيى: يُقال (يأيُّها الرَّجُلُ)، و(يأيُّها الْقَوْمُ)، و(يأيُّها الْمَرْأَةُ)، و(يأيُّها الْمَرْأَةُ)، يُذَكَّرُ وَيُؤَتَّثُ مَعَ الْمُؤَتَّثِ، وَلَا يُوجَّهُ (يأيُّها) إِلَّا فِي الْوَاحِدَةِ، فَإِنَّهَا يُذَكَّرُ وَتُؤَتَّثُ.

قال: وقال سيبويه والخليل وأصحابهما: (يا) تَثْبِيَةٌ، و(ها) تَثْبِيَةٌ، و(أيُّ) المنادي، و(الرَّجُلُ) وما جاءَ بَعْدَ (يأيُّها) وَصْفٌ لازِمٌ، قال: وهذا لا يَصِحُّ. قال الفَرَاءُ: الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ كَمَا قَالُوا أَنَّهُ يُقالُ (يأيُّهذا أَقْبَلُ)، فَيَسْقُطُ الثَّانِي الَّذِي زَعَمَ أَنَّهُ وَصْفٌ لازِمٌ. ولكنْ قال الفَرَاءُ: (يأيُّهذا) اكْتَفَوا بِ(الرَّجُلُ) مِنْ (ذا)، وب(ذا) مِنْ (الرَّجُلُ)، وَيَجْمِعُونَ بِيَنْهَا فَيَقُولُونَ: (يأيُّهذا الرَّجُلُ)، وَأَشَدَّهُمْ أَيُّهذا كُلًا زَادَ كُمًا وَذَرَانِي وَاغْلًا فِيمَنْ يَغْلِي^(٢). فجاءَ بـ(هذا) وَأَسْقَطَ (الرَّجُلُ)، وَتَأْوِيلُهُ (يأيُّ)، ثُمَّ لَمْ يُعْرَفْ مَا بَعْدُهُ، فقال: (هُوَ هَذَا الرَّجُلُ)، فَاسْتَأْنَفَ بِهِ، فَلَذِكَ قَالُوا: (يأيُّهذا الرَّجُلُ ذُو الْمَالِ)، فَرَدُوا (ذا الْمَالِ) عَلَى (الرَّجُلُ)^(٣).

(١) مجالس ثعلب ٢/٥٨٦.

(٢) البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في: المقاصد النحوية ٤/٢٣٩ - والبع ١/١٧٥.

(٣) مجالس ثعلب ١/٤٢.

نص سيبويه:

قال سيبويه: ((وذلك قولك: (يأيها الرجل) و(يأيها الرجال) و(يأيها المرأةن)، فـ(أي) هنا فيما زعم الخليل - رحمة الله - كقولك (ياهذا)، و(الرجل) وصف له، كما يكون وصفاً لـ(هذا)، وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع لأنك لا تستطيع أن تقول (يأي) ولا (يأيها) وتسكنـت؛ لأنـة مـبهم يلزمـة التفسـير، فصارـ هو و(الرجل) بمنزلـة اسم واحدـ، كـأنـك قـلتـ (يارـجلـ)).

.... وقال الخليل - رحمة الله - : إذا قـلتـ (ياهذا) وأنتـ تـريدـ أنـ تـقفـ عـلـيهـ ثمـ تـؤـكـدـهـ باسـمـ يـكـونـ عـطـفـاـ عـلـيـهـ فـأـتـتـ فـيـهـ بـالـخـيـارـ، إنـ شـيـثـ رـفـعـتـ وـإـنـ شـيـثـ نـصـبـتـ، وـذـلـكـ قولـكـ: (ياهـذا زـيدـ)، وـإـنـ شـيـثـ قـلتـ (زـيدـ)).

.... وأما قولـكـ (يأـيـهـذا الرـجـلـ) فإـنـ (ذا) وـصـفـ لـ(أـيـ)، كما كانـ الأـلـفـ والـلـامـ وـصـفـاـ؛ لأنـة مـبـهـمـ مـثـلـهـ، فـصـارـ صـيـفـةـ لـهـ))^(١).

وقال سيبويه: ((لـأـنـهـ جـعـلـواـ (هاـ) تـشـيـيـهـاـ فـيـهـ بـمـنـزـلـةـ (يـاـ)، وـأـكـدـواـ بـهـاـ التـشـيـيـهـ حـيـنـ جـعـلـواـ (يـاـ) مـعـ (هاـ)، فـمـنـ ثـمـ لـمـ يـجـزـ لـهـمـ أـنـ يـسـكـنـواـ عـلـىـ (أـيـ)، وـلـزـمـةـ التـفـسـيرـ))^(٢).

الدراسة:

الكلام هنا على إعراب نحو (يأـيـهـذا الرـجـلـ).

(١) الكتاب لسيبوه ١/٢٠٦ - ٢٠٨ (بولاـق).

(٢) الكتاب ١/٢١٧ (بولاـق).

وألحظ على ما نقله ثعلب في ذلك أموراً:

١ - نقل ثعلب عن الفراء أن الأصل في (يأيُّها الرجل) هو (يأيُّ هو هذا الرجل)، ثم حذف (هو)، ثم اسم الإشارة، وعليه يكون (أيُّ) منادٍ غير موصوف، وما بعده جملة مستأنفة، والرجل خبر مبتدأ محدود وليس نعتاً، و(ها) باقية من اسم الإشارة المحدود. وقد أيد ثعلب هذا المذهب، ولم ينقل فيه خلافاً عن الكوفيين. ولم أجد هذا القول عند نقلة النحو المتقدمين الذين رجعوا إلى كتبهم، كالزجاج وابن السراج والنحاس والسيرافي والفارسي والزمخري وابن الشجري وابن يعيش وابن مالك والرضي وغيرهم^(١).

ثم وجدته عند أبي حيان^(٢)، ومن نقل عنه^(٣):

- ٢- أن ما نقله عن سيبويه هنا صحيح ودقيق وموافق لكلام سيبويه.
- ٣- أنه عزا قول سيبويه إلى البصريين، مع أنه جاء عن الأخفش في أحد قوله^(٤) أن (أيًا) هنا اسم موصول لا موصوف.

(١) انظر: معاني الزجاج ٩٨/١ - والأصول ١/٣٣٧ - واعراب النحاس ١/٤٢٠ - وشرح السيرافي ٢/٢٣٨ - والتعليق ١/٣٤٠ - والإغفال ٢/٥ - والتبصرة والتذكرة ١/٣٤٤ - ومشكل إعراب القرآن ١/٨٢ - والمقتصد ٢/٧٧٧ - وأمالى ابن الشجري ١/٤٤ - وشرح المفصل ٢/٧ - وشرح التسهيل ٣/٣٩٨ - وشرح الرضي ١/٣٧٦.

(٢) انظر: الارتفاعاف ٤/٢١٩٥.

(٣) انظر: المساعد ٢/٥٠٥ - وشرح ألفية ابن معط للرعيني ٧/٦٦١ - والهمع ٣/٥٦ - وشرح الأشموني ٣/١٥١.

(٤) انظر: معاني الزجاج ١/٩٨، ٢٢٨ - واعراب النحاس ١/١٩٧ - وشرح التسهيل ٣/٣٩٨ - والارتفاعاف ٤/٢١٩٥ - والهمع ٣/٥٢، ١٩٧ - وإنما الذي في معانيه ١/٢٧ فمما وافق

٤- ضَعْفُ ثُلْبٍ - ونقل التضعيف عن الفراء - جعل سيبويه (الرجل) هنا نعّاً لازماً بقول العرب: ((يأيهذا أقبل)), وقول الشاعر: ((أيهذا كُلًا)), فحذف النعت فيهما.

وهذا التضعيف غير مستقيم؛ لأن (يأيها الرجل) غير (يأيهذا الرجل) غير (يأهذا الرجل)، وإن كانت معانيها الإجمالية واحدة.

فالأسلوب الأول هو الذي ألموه النعت، ومنعوا حذفه^(١)؛ لأن (أياً) هنا مبهمة، لا يجوز الوقوف عليها، لا يقال: (يأيها تعال).

وأما الأسلوب الثالث فأجازوا إثبات نعّته وحذفه بحسب المعنى^(٢)،

تقول: (يأهذا الفارس انزل)، و(يأهذا انزل).

وأما الأسلوب الثاني - وهو المحتاج به - فاختلط المتأخرون في جواز حذف نعّته، فجوزه ابن عصفور وابن مالك والرضي^(٣)، واشترط وجوده أبو حيان^(٤)، وجعل السيوطى اشتراطه قول ابن الضائع^(٥)،

وجعله الرعينى قول الجمهور^(٦).

أما سيبويه فلم أجد له نصاً في المسألة، ألا أنه - كما في (نص

=لذهب البصريين.

(١) انظر: الكتاب ٣٠٦/١، ٣١٧ - والمقتضب ٤/٢١٦، ٢٦٧ - ومعاني الزجاج ١/٩٨ - والأصول ١/٢٣٧ - وأمالي ابن الشجري ٢/٤٤ - وشرح المفصل ٢/٧.

(٢) انظر: الكتاب ١/٣٠٧ - والمقتضب ٤/٢٦٦ - والأصول ٤/٢٣٧، ١/٢٣٧ - وعمل النحو ٤/٢٤٦ - والتبصرة والتذكرة ١/٤٥٢ - وشرح المفصل ٢/٨ - وشرح الكافية ١/٣٧٥.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/٣٩٩ - وشرح الكافية ١/٣٧٦ - والارتفاع ٤/٢١٩٤ - والمساعد ٢/٥٠٤.

(٤) انظر: الارتفاع ٤/٢١٩٤.

(٥) انظر: المع ٣/٥١، وانظر: المساعد ٢/٥٠٥.

(٦) انظر: شرح ألفية ابن معط للرعينى ٧/٦٥٨.

سيبوهـ)- أوجـب فيـ (يـأـيـهاـ الرـجـلـ) إثـباتـ النـعـتـ؛ لأنـ (الـرـجـلـ) فيـهـ نـعـتـ لـ(أـيـ) المـبـهـمـةـ، وـنـقـلـ عـنـ الـخـلـيلـ جـواـزـ إثـباتـ النـعـتـ وـحـذـفـهـ فيـ نـحوـ (يـاهـذـاـ الرـجـلـ أـقـبـلـ)، لأنـ (الـرـجـلـ) نـعـتـ لـ(هـذـاـ)، وـ(هـذـاـ) قدـ تـسـتـفـنـيـ عنـ النـعـتـ، فـظـاهـرـ ذـلـكـ جـواـزـ إثـباتـهـ وـحـذـفـهـ فيـ نـحوـ (يـأـيـهـذـاـ الرـجـلـ)؛ لأنـ (الـرـجـلـ) فيـهـ نـعـتـ لـ(الـرـجـلـ)، لاـ لـ(أـيـ).

وـعـلـىـ ذـلـكـ لـاـ يـصـحـ تـضـيـيفـ الـفـرـاءـ جـعـلـ سـيـبـوـيـهـ (الـرـجـلـ) فيـ (يـأـيـهاـ الرـجـلـ) نـعـتـ لـازـمـاـ. بـأـنـهـ قـدـ يـحـذـفـ فيـ (يـأـيـهـذـاـ الرـجـلـ)، أوـ بـقـولـ الشـاعـرـ (أـيـهـذـانـ كـلـاـ).

٥- تـابـعـ النـحـوـيـوـنـ^(١) سـيـبـوـيـهـ فـيـمـاـ ذـهـبـ إـلـيـهـ هـوـ وـشـيخـ الـخـلـيلـ فيـ إـعـرـابـ (يـأـيـهاـ الرـجـلـ)، وـلـمـ أـجـدـ مـنـ اـنـتـصـرـ لـقـوـلـ الـكـوـفـيـيـنـ أوـ القـوـلـ الـمـنـسـوبـ إـلـىـ الـأـخـفـشـ.

وـلـكـنـ بـعـضـهـمـ خـالـفـ سـيـبـوـيـهـ فيـ شـيـئـيـنـ:

أـ- نوعـ (هـاـ)، فـسـيـبـوـيـهـ يـرـىـ أـنـهـ لـتـبـيـهـ، وـتـابـعـهـ عـلـىـ ذـلـكـ كـثـيرـونـ^(٢)، وـبـرـىـ آخـرـونـ أـنـهـ لـتـبـيـهـ وـعـوـضـ عـنـ الـمـضـافـ إـلـيـهـ الـمـحـذـفـ منـ (أـيـ)^(٣).

(١) انظر: المقتضب ٢١٦/٤ - معاني الزجاج ٩٨/١ - والأصول ٣٢٧/١ - والإغفال ٥/٢
والجمل ١٥٠ - والتبصرة والتذكرة ١/٢٤٤ - وأمالي ابن الشجري ٢/٤٤ - والمفصل
(مع شرحه) ٢/٧ - وشرح التسهيل ٢/٣٩٩.

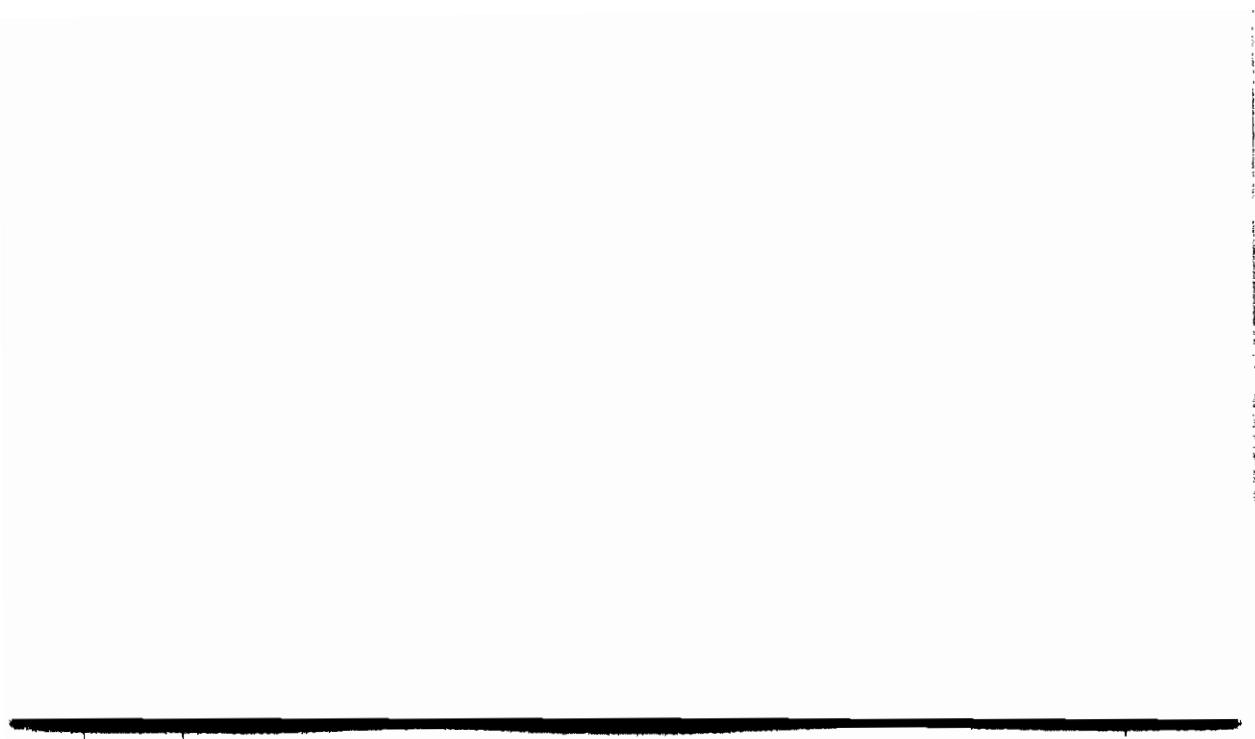
(٢) انظر: المقتضب ٢١٦/٤ - والأصول ١/٣٧٧ - والإغفال ١١/٢ - وأمالي ابن الشجري
٣/٤٤.

(٣) انظر: معاني الزجاج ٩٨/١ - وإعراب النحاس ١/١٩٧ - وعلل النحو ٣٤٦ - والتبصرة
والتذكرة ١/٢٤٤ - وشرح المفصل ٢/٧ - وشرح الكافية ١/٢٧٥ - والجني الداني
٣٤٧، وقال: ((الذـلـكـ يـقـولـ الـمـعـربـيـوـنـ فـيـهـ: (هـاـ) صـلـةـ وـتـبـيـهـ))-ـ وـالـمـفـنـيـ ٤٥٦ـ، حـكـىـ
الـقـوـلـيـنـ.

وقد ردَّ هذا الفارسي بقوله: ((وقائل هذا القول ذاهم عن
مذهب سبويه في ذلك، وغير مصيب فيه))^(١).
بـ- كون (الرجل) نعمًا، فقد خالفه قليلٌ، فقالوا: هو عطف بيان؛
لأنه غير مشتق^(٢).

(١) الإغفال للفارسي ١٩/٢.

(٢) انظر: شرح المفصل ١٢٠/١ - وشرح الكافية ٣٧٧/١ - والارتفاع ٢١٩٢/٤ -
والمساعد ٥٥٥/٢.



المبحث الثاني

الدراسة المنهجية

المطلب الأول: دقة النقل وعدمه

على الرغم من أن الكوفيين قد اطلعوا على كتاب سيبويه لم ينقل ثعلب عنه بالنص، مع أنه لم ينقل عنه إلا أحد عشر نقلًا، بل تفاوت نقله بين النقل الدقيق للمعنى والنقل الناقص له، وعزوه ما تسبب إلى البصريين له مع أنه لم ينص عليه في كتابه، وعزوه ما نقله عن غيره له، وأحياناً يطبق مذهبه النحوي على بعض الشواهد ثم يعزوه له حتى يوهمك أن سيبويه قد ذكر هذا الشاهد وهو لم يذكره، ونادرًا ما يذكر قصة جرت لسيبويه فيها حكم نحو.

- فنقوله الدقيق كان في:

- ما نقله عنه في إعراب نحو (يأيها الرجل^(١)).

- ومن نقله الناقص:

- ما نقله عنه في علة حذف نون الواقية من (إن) وأخواتها؛ إذ علل سيبويه ذلك بعلة مركبة من أمرين نقل ثعلب أحدهما وأهمها الآخر^(٢).

- ما نقله عنه من أنه يمنع الواو في أسلوب (جائني ثلاثة فصاعداً)، ولم يذكر تعليله المنع، مع أن سيبويه ذكره وشرحه^(٣).

(١) انظر: المسألة الحادية عشرة.

(٢) انظر: المسألة الأولى، الأمر الثاني.

(٣) انظر: المسألة السادسة، الأمر الثالث.

٣- ومن عزوه له قوله منسوباً إلى البصريين ولم يذكره سيبويه في كتابه:

- ما نقله عنه أنه يعرب (هو) في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(١) ضمير فصلٍ، وعُبِّر عنه بمصطلح الكوفيين (عماد)، مع أن سيبويه لم يذكر ذلك في كتابه، ولكنَّه منسوب إلى البصريين^(٢).

- ما نقله عنه أنه يعرب (اثنان) من قوله تعالى: ﴿يَكِنْهَا الَّذِينَ أَمْتَوْا شَهَدَةً بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتَ حِينَ الْوِصْيَةِ أَثْنَانٌ﴾^(٣)، خبراً لـ(شهادة) على تقدير (شهادة اثنين)، وهذا إعراب الأخفش، أما سيبويه فلم يذكر الآية في كتابه ولا أعتبرها^(٤).

٤- ومن عزوه له ما نقله عن غيره:

- أنه نسب إليه تلحين قراءة ابن مروان: ﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُم﴾^(٥) مع أن سيبويه ذكر أن أهل المدينة يجizzون ذلك، ثم ذكر تلحين أبي عمرو لهم، ولم يلحنها هو^(٦).

٥- ومن عزوه له ما يطبقه من مذاهب النحوية على شواهد لم

(١) سورة الإخلاص ١.

(٢) انظر: المسألة الثانية، الأمر الأول.

(٣) سورة المائدة ١٠٦.

(٤) انظر: المسألة الثالثة، الأمر الأول.

(٥) سورة هود ٧٨، بنصب (أطهر)، وهي قراءة شاذة، وقد تسببت إلى محمد بن مروان المدني، وعيسي بن عمر البصري، والحسن البصري، وسعيد بن جبير.

(٦) انظر: المسألة السابعة، الأمر الثاني.

يذكرها سيبويه:

- ما عزاه لسيبوه من كون (الجمل) في قول الشاعر (إنما يجزي الفتى ليس الجمل) اسم (ليس)، والخبر محذوف تقديره: (ليس الجمل يجزي)، وسيبوه لم يذكر البيت بهذه الرواية في كتابه، إلا أنه ذكر أن خبر (ليس) يجوز حذفه، ولم يذكر (ليس) في حروف العطف^(١).
- ما نقله عنه من أنه قال: إن همزة الاستفهام دخلت في قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُم﴾^(٢) لـمَوْضِع (سَوَاء)، مع أن سيبويه لم يذكر الآية في كتابه، ولكن نص على مذهبة هذا في (سواء على أبشرًا كلامًا أم زيدًا)^(٣).
- ما نقله عنه من تقدير في قول الشاعر: (ولكَ زنجيًّا غليظ المشافر)، مع أن سيبويه لم يذكر البيت بهذه الرواية، وإنما ذكر رواية الرفع (زنجيًّا غليظُ المشافر)، ثم جوز النصب، وذكر تقديره عنده، ولكن ثعلبًا ساق الكلام على أن سيبويه ذكر رواية النصب^(٤).
- وما نقله عنه من منع الواو في (جائني ثلاثة فصاعداً)، وسيبوه إنما منع الواو في (أخذته بدرهم فصاعداً) بالجر، ولكن تعليله

(١) انظر: المسألة الرابعة، الأمر الأول.

(٢) سورة البقرة ٦، وهي في سورة يس ١٠ بواو قبل (سواء).

(٣) انظر: المسألة العاشرة، الأمر الثاني.

(٤) انظر: المسألة الخامسة، الأمر الأول.

يشمل الجر والنصب^(١).

٦- من قوله غير الدقيقة:

- ما نقله عنه من تعليل حذف نون الوقاية من (إنْ) وأخواتها، وذكر منها (ليت)، مع أن سيبويه لا يجيز حذف نون الوقاية من (ليتنى) إلا في ضرورة الشعر^(٢).

- التعبير عن مذهب سيبويه بمقاييس (العماد) وهو مصطلح كوفي^(٣).

- أنه ينقل تقديرات سيبويه بغير لفظه، فسيبوه قدرَ بلفظ (ولكنَ زنجيًّا عظيم المشافر لا يُعرف قرابتي)، وثعلب نقل عنه أن تقديره (ولكنَ زنجيًّا عظيم المشافر تشبهه)^(٤)، وسيبوه قدرَ بلفظ (فزاد الثمن صاعداً، أو فذهب صاعداً)، وثعلب نقل عن أهل البصرة إنهم يقدرون (صعد صاعداً)^(٥).

- ما نقل عنه من أنه نسب قراءة: ﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُم﴾^(٦) إلى ابن جؤية، الواقع أن سيبويه عزاها إلى ابن مروان^(٧).

(١) انظر: المسألة السادسة، الأمر الأول.

(٢) انظر: المسألة الأولى، الأمر الرابع.

(٣) انظر: المسألة الثانية، الأمر الثاني.

(٤) انظر: مسألة الخامسة، الأمر الأول.

(٥) انظر: المسألة السادسة، الأمر الثاني.

(٦) سورة هود ٧٨، بنصب (أطهر)، وهي قراءة شاذة، وقد سُبّت إلى محمد بن مروان المدني، وعيسى بن عمر البصري، والحسن البصري، وسعيد بن جبير.

(٧) انظر: المسألة السابعة، الأمر الأول.

المطلب الثاني: موقف ثعلب من هذه النقول

ردٌّ وضعف ثعلب أكثر ما نقله عن سيبويه، فقد ضعف سلسلة نقول عنه، وأحياناً يبالغ في التخطئة، ولكنه أحياناً يكتفى بنقل قوله دون ردٍّ أو مناقشة.

١- فمما رده وضعيه:

- أنه نقل عن سيبويه أنه روى (يا صاح ياذا الضامر العنوس) بالرفع، فبادر إلى تخطئته، فبدأ النقل بقوله: ((إِنَّمَا أَخْطُأ سَبِيبَيْهِ فِي هَذَا الْبَيْتِ))، وأعاد تخطئته إيه في موضع آخر من مجالسه^(١).

- ونقل قصة مضطربة بلا سند جرت لسيبويه فيها طعن في روايته المتفق على كونه ثقة فيها، وفيها أنه عجز عن تحرير بيت يستطيع ضعفة النحويين تحريره^(٢).

- وعندما نقل إعراب سيبويه ل نحو (يأيها الرجل) قال عنه: ((وهذا باطل)), ثم نقل عن الفراء ما سماه ((الدليل على أنه ليس كما قالوا))^(٣)، مع أنه ليس في المسألة المختلف فيها^(٤).

- وعندما ذكر معنى (هذا زيد منطلقًا) عند سيبويه غمزه بأنه ليس كما قال، بل: ((لا يكون إلا تقريرًا، وهو لأي: سيبويه)

(١) انظر: المسألة التاسعة.

(٢) انظر: المسألة التاسعة، الأمر الرابع.

(٣) انظر: المسألة الحادية عشرة.

(٤) انظر: المسألة الحادية عشرة، الأمر الرابع.

لا يَعْرِفُ التقريب))، مع أن سيبويه ذكر التقريب ومعناه، فهو يعرفه وقد شرحه، ولكن لا يراه عاماً كما يراه الكوفيون^(١).

- وضعف منع سيبويه الواو في نحو (جاعني ثلاثة فصاعداً)، فأجاز فيه الفاء و(ثم) والواو؛ لأن ((المعنى في الثلاثة الأحرف واحد))^(٢).

- وعندما نقل عن سيبويه أن (هو) عماد (ضمير فصل) في ﴿فَلَمْ هُوَ أَحَد﴾^(٣) نقل عن الفراء أنه قال: ((هذا خطأ؛ مِنْ قَبْلِ أَنَّ الْعِمَادَ ...)), وراح يستطرد في بيان حجة الفراء^(٤).

- ومن لطائف تضعيقه أنه نقل قول سيبويه بلفظ (زعم)، ثم نقل قول الفراء بـ(قال)^(٥).

- ومن نقوله التي اكتفى بنقلها دون رد أو مناقشة:

ـ ما نقله عنه من علة حذف نون الوقاية من (إن) وأخواتها^(٦).

ـ وما نقله عنه من تقديره (ولكن زنجياً غليظ المشافر تشبهه)^(٧).

ـ وما نقله عنه من علة دخول همزة الاستفهام في قوله تعالى:

(١) انظر: المسألة الثامنة.

(٢) انظر: المسألة السادسة.

(٣) سورة الإخلاص ١.

(٤) انظر: المسألة الثانية.

(٥) انظر: المسألة الثالثة.

(٦) انظر: المسألة الأولى.

(٧) انظر: المسألة الخامسة.

﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ﴾^(١).

-٣- وفي مرة واحدة أتشى على قول سيبويه على استحياء، فقال:
 ((سيبوه يقول: لَيْسَ الْجَمَلُ يَجْزِي)، فَجَعَلَهُ فَعْلَاً مَحْذُوفًا،
 وَاسْتَرَاحَ))^(٢).

وألحظ أن ثعلباً لما نقل أن سيبويه لَحَنَ قراءة ﴿هُنَّ الظَّهَرُ لَكُمْ﴾^(٣) لم
 يبالغ في النكير عليه، وإنما اكتفى ببيان قول الكوفيين في القراءة،
 وربما كان السبب كونها قراءة شاذة ضعيفة السنن.

(١) سورة البقرة ٦، انظر: المسألة العاشرة.

(٢) انظر: المسألة الرابعة.

(٣) سورة هود ٧٨، وهي قراءة شاذة.

المطلب الثالث: طريقة حكاية ثعلب هذه النقول

لم ينقل ثعلب جميع هذه النقول عن سيبويه على طريقة واحدة، فأحياناً ينقل عنه ثم يعقب بالنقل عن الكوفيين^(١)، وأحياناً بالعكس^(٢).

والأكثر أن ينقل عنه وحده^(٣)، وربما قرَّن معه غيره، كالخليل وأصحابهما^(٤)، وأهل البصرة^(٥)، والأخفش^(٦)، والكسائي^(٧). والأغلب أن ينقل قوله بـ(قال)، ومرة نقله بـ(زعم)^(٨). وغالباً ما يعقبُ على قوله، بقول الكوفيين^(٩)، أو أهل الكوفة^(١٠)، أو الكسائي والفراء^(١١)، أو الفراء وحده^(١٢)، وأحياناً يكتفي بتعليقه عليه بنفسه^(١٣)، ومرة نقله عنه دون تعقيب^(١٤).

(١) انظر: المسائل: الثالثة، والسابعة، والثامنة، والتاسعة، والحادية عشرة.

(٢) انظر: المسائل: الأولى، والرابعة، والخامسة.

(٣) انظر: المسائل: الأولى، والثالثة، والرابعة، والخامسة، والسابعة، والثامنة، والتاسعة.

(٤) انظر: المسألة الحادية عشرة.

(٥) انظر: المسألة السادسة.

(٦) انظر: المسألة العاشرة.

(٧) انظر: المسألة الثانية.

(٨) انظر: المسألة الثالثة.

(٩) انظر المسائلتين: الأولى، والسادسة.

(١٠) انظر: المسألة السابعة.

(١١) انظر: المقتضب الخامسة.

(١٢) انظر المسائل: الثانية، والثالثة، والرابعة.

(١٣) انظر: المسألة الحادية عشرة.

(١٤) انظر: المسألة العاشرة.

المطلب الرابع: النحو الكوفي في البحث

ورداً في البحث مذاهب كوفية بعضها معروف مذكور في كتب النحو الجامعية، وبعضها غير معروف ولا مذكور، كما في البحث مصطلحات كوفية قليلة.

فمن المذاهب النحوية الكوفية غير المذكورة في كتب النحو الجامعية:

- تعلياتهم حذف نون الوقاية من (إن) وأخواتها بقوله: ((الكوفيون يقولون: لم يُضَفْ فلَا يَحْتَاجُ إِلَى نُونٍ)), فهذا القول لم أجده في كتب النحو، وقد اجتهدت في محاولة شرحه^(١).
- إعراب (صاعداً) في نحو (جائني ثلاثة فصاعداً) كقوله تعالى: ﴿وَجَنَّطَا﴾^(٢)، ولم أجده هذا الإعراب في كتب النحو، وقد فسّرته بأنه خلاف في التقدير لا في إعراب (صاعداً).
- تجويز الكوفيين الواو في نحو (جائني ثلاثة فصاعداً)، والذي في كتب النحو جواز الفاء (وثم) فقط، وقد أرجعت الخلاف في ذلك إلى الاختلاف في معنى هذا الأسلوب^(٣).
- الذي في كتب النحو في الخلاف في جعل (ليس) حرف عطف قولهان: جوازه ومنعه، وذكر ثعلب في المسألة ثلاثة أقوال، منعه وهو قول البصريين، وجوازه مطلقاً وهو قول القراء، وجواز إجراء (ليس) مجرى (لا) العاطفة مع بقائهما فعلاً ناسحاً، وهو قول الكسائي، وهذا القول الأخير دار حوله أبو حيان، ولكنه أرجعه إلى قول الجمهور، وقد رجحت أنه قول مخالف لقول الجمهور؛ بناءً على كلام ثعلب^(٤).

(١) انظر: المسألة الأولى، الأمر الخامس.

(٢) من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْهَا اللَّهُ أَنْهَا بِنَيَّةَ الْكَوَافِرِ﴾^(٥) وَجَنَّطَا تِنْ كُلْ شِيَلَنْ تَارِبِ، سورة الصافات ٦ - ٧.

(٣) ومن قوله تعالى: ﴿وَرَبَّ الْمَسَأَةَ الَّتِي يَمْبَثِي وَجَنَّطَا﴾، سورة فصلت ١٢.

(٤) انظر: المسألة السادسة، الأمر الرابع.

(٥) انظر: المسألة السادسة، الأمر السادس.

(٥) انظر: المسألة الرابعة، الأمر الثالث.

- ١- ومن المذاهب التي ذكرها وهي مذكورة في كتب النحو:
- ما ذكره من اختلاف الكوفيين فيما بينهم في دخول العماد على التقريب^(١).
 - ظاهر نقله عن الفراء أن (غليظ) في (ولكن زنجيًّا غليظ المشافر) هو الخبر ولكن الشاعر أتبعه ما قبله يوافق ما في كتب النحو أن الفراء يمنع حذف خبر (إن) وأخواتها إلا مع التكرار، ولكنه يخالف ما في معاني الفراء من النص على جوازه^(٢).
 - ونقل عن الفراء أن (هو) في قوله تعالى من ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٣) ليس عماداً، وهذا موافق لما في معانيه^(٤).
- ٢- ومن المذاهب التي ذكرها وهي مخالفة لما في كتب النحو:
- نقل عن الكوفيين أن يعللون حذف نون الوقاية من (إن) وأخواتها بقولهم: ((لم يُضَفْ فلَا يَحْتَاجُ إِلَى نُونٍ)), بينما تذكر بعض كتب النحو عن الفراء تعليلاً آخر^(٥).
- ومن اللطيف أن ما ذكره ثعلب عن الكوفيين في إعراب نحو (يأيها الرجل) لم أجده عند متقدمي نقلة النحو، ولكنني وجدته بعد ذلك عند أبي حيان ومن بعده^(٦).
- ٣- ومن المصطلحات التي وردت في كلام ثعلب هنا:
- العماد^(٧).
 - والتقريب^(٨).

(١) انظر المسألتين: السابعة، والثامنة.

(٢) انظر: المسألة الخامسة، الأمر الثالث.

(٣) سورة الإخلاص ١.

(٤) انظر: المسألة الثانية، الأمر الثالث.

(٥) انظر: المسألة الأولى، الأمر الخامس.

(٦) انظر: المسألة الحادية عشرة، الأمر الأول.

(٧) انظر المسألتين: الثانية، والسابعة.

(٨) انظر المسألتين: السابعة، والثامنة.

الخاتمة :

في آخر هذا البحث أسجل أهم ما توصلتُ إليه بحمد الله وعونه.

- نقل ثعلب عن سيبويه في (مجالس ثعلب) أحد عشر نقلًا.

- لم ينقل بالنص، وإنما تقاوِت نقله بين: النقل الدقيق للمعنى والنقل الناقص له، وعزوه ما تسبّب إلى البصريين له مع أنه لم ينص عليه في كتابه، وعزوه ما نقله عن غيره له، وأحياناً يطبق مذهبه النحوي على بعض الشواهد ثم يعزوه له حتى يوهمك أن سيبويه قد ذكر هذا الشاهد وهو لم يذكره، ونادرًا ما يذكر قصة جرت لسيبويه فيها حكم نحوي.

- لم ينقل ثعلب جميع هذه النقول عن سيبويه على طريقة واحدة، فأحياناً ينقل عنه ثم يعقب بالنقل عن الكوفيين، وأحياناً بالعكس، والأكثر أن ينقل عنه وحده، وربما قرَأ معه غيره، والأغلب أن ينقل قوله بـ(قال)، ومرة نقله بـ(زعم)، وغالباً ما يعقب على قوله، بقول الكوفيين، أو بعضهم، أو يعقب عليه بنفسه.

- ورد في البحث أربعة مذاهب كوفية لم تذكرها كتب النحو الجامعية.

- كما ورد فيه مذاهب كوفية بعضها يوافق ما في كتب النحو، وبعضها يخالفه، وقد ناقشت كل ذلك.

- ترجح لي بعد التعمق في دراسة نصوص (مجالس ثعلب) تصحيح بعض ألفاظ المطبوع، ومن ذلك أن المحقق أثبت ((مرأْتُ بَزَيْدَ لَا بَعْمَرِو)), وصوّبته إلى ((مرأْتُ بَزَيْدَ لَيْسَ بَعْمَرِو)); استناداً على نقل

حزانة الأدب، وعلى معنى كلام ثعلب^(١)، ومن ذلك أن المحقق حار في قول ثعلب ((إذا قيل: (زَيْدٌ قَامَ أُمُّ عَمْرُو^(٢))), وقال: ((كذا وردت هذه العبارة مبتورة)), وقد بيّنت معناها بعد تصويبها إلى ((إذا قيل: (أَزِيدٌ قَامَ أُمُّ عَمْرُو^(٣))).

(١) انظر: المسألة الرابعة.

(٢) انظر: المسألة العاشرة.

المصادر والمراجع:

- الإنقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي، دار الفكر، بيروت.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان، تحقيق رحب عثمان، مكتبة الخانجي بمصر، ط١، ١٤١٨.
- الإرشاد إلى علم الإعراب، للكيسي، تحقيق د. عبدالله البركاتي، ود. محسن العميري، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٠.
- الأزهية في علم الحروف، للهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، من مطبوعات مجمع اللغة العربي بدمشق، ١٩٧١/١٣٩١.
- أساس البلاغة، للزمخشري، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥/١٩٩٤.
- أسباب نزول القرآن، للواحدي، تحقيق كمال زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت.
- أسرار البلاغة، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق هلموت ريتز، أعادت طبعة مكتبة المشي ببغداد، ط٢، ١٣٩٩/١٩٧٩.
- أسرار العربية، لكمال الدين الأنباري، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨.
- الأصول، لتمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط١، ١٤٠١/١٩٨١.
- الأصول في النحو، لأبي بكر ابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لابن خالويه، تحقيق د.فتح الله سليمان، دار الآفاق العربية، القاهرة، ١٤٢٩.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق زهير زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٥/١٩٨٥.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لأبي عبد الله الحسين بن خالويه، دار الكتب العلمية، بيروت، توزيع دار الباز، مكة المكرمة.

- الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٨، وإذا عدت إلى غيرها نصحت عليها.
- أمالی ابن الحاجب، لأبي عمرو بن الحاجب، تحقيق فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ودار عمار، عمان، ط ١، ١٤٠٩/١٩٨٩ م.
- أمالی ابن الشجري، لهبة الله الحسني العلوی، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٣/١٩٩٢ م.
- إنباء الرواة على أنباء النهاة، للقططي، تحقيق محمد أبو الفضل، دار الفكر العربي بالقاهرة، ط ١، ١٤٠٦.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لكمال الدين أبي البركات الأنباري، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧/١٩٨٧ م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، طبعة دار الفكر، بيروت، تحقيق محمد محیی الدین عبد الحمید.
- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق الدكتور موسى بناء العليلي، وزارة الأوقاف العراقية، بغداد، ١٩٨٢.
- إيضاح الوقف والابداء، لأبي بكر الأنباري، تحقيق محیی الدین عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٠.
- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، حققه عادل عبد الموجود وعلى معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣/١٩٩٣ م.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٧/١٩٨٦ م.
- تاج العروس من جواهر القاموس (التاج)، للمرتضى الزبيدي، دار الفكر، بيروت.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العکبری، تحقيق محمد علي الباوی، مطبعة عیسی البابی بمصر، ١٣٩٦.

- التبصرة والتذكرة، للصimirي، تحقيق فتحي أحمد علي الدين، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٢/١٩٨٢م.
- التخمير (شرح للمفصل للزمخشري)، للخوارزمي، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة ١، ١٤٢١.
- التذليل والتكامل في شرح التسهيل، لأبي حيان، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٨.
- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط ١، ١٤١٠/١٩٩٠م.
- التصریح بمضمون التوضیح، لخالد الأزهري، تحقيق عبدالفتاح بحیری، نشر الزهراء لإعلام العرب بالقاهرة، الطبعة ١، سنة ١٤١٣.
- تفسیر الثعلبی (الکشف والبيان)، للثعلبی، تحقيق أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة ١، ١٤٢٢.
- تفسیر ابن کثیر، لأبي الفداء بن کثیر الدمشقی، دار الفکر، بيروت، ١٤٠١/١٩٨١م.
- تفسیر الماوردي (النکت والعيون)، لأبي الحسن الماوردي البصري، تحقيق السيد بن عبدالمقصود، دار الكتب العلمية، بيروت.
- تهذیب اللغة، لأبي منصور الأزهري، تحقيق عبد السلام هارون، المؤسسة المصرية العامة، ١٢٨٤/١٩٦٤م.
- جامع البيان في تأویل القرآن (تفسير الطبری)، لابن حجر الطبری، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٢/١٩٩٢م.
- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله القرطبي، تصحیح أحمد البردونی، مکتبة الرياض الحدیثة.
- الجمل في النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت، ودار الأمل، الأردن، ط ١، ١٤٠٤.

- جمهرة اللغة، لابن دريد، حفظه رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٩٨٧ م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، لعلاء الدين الإربلي، تحقيق حامد أحمد نيل، مكتبة النهضة المصرية، ١٤٠٤/١٩٨٤ م.
- حاشية الشهاب (عن أيام القاضي)، للشهاب الخفاجي، اعتماد عبد الرازق المهدى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة ١، ١٤١٧.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، لمحمد بن علي الصبان، صصحه مصطفى حسين أحمد، دار الفكر، بيروت.
- الحاوي الكبير، للماوردي، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالمحود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.
- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، حفظه قهوجي وحويجاتي، دار المؤمن للتراث، دمشق، ط ١، ١٤٠٤.
- الخاطريات، لأبي الفتح بن جنى، حفظه علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٨٨/١٤٠٨ م.
- خزانة الأدب ولب لسان العرب، عبد القاهر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٩ م.
- الخصائص في العربية، لأبي الفتح بن جنى، تحقيق محمد النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.
- دراسة في النحو الكوفي، للمختار أحمد ديره، دار قتبة، بيروت، ط ١، ١٩٩١/١٤١١ م.
- الدر المصنون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق علي معوض وآخر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٤.

- ديوان الراعي النميري، جمعه وحققه رانهرت فاييرت، نشر فرانس شتايز بقيسbadن، بيروت، ١٩٨٠.
- ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تحقيق إحسان عباس، نشر وزارة الإعلام في الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ط ٢، ١٩٨٤م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للماقلي، تحقيق أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط ٢، ١٤٠٥/١٩٨٥م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للألوسي، صحجه على عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥.
- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٥/١٩٨٥م.
- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين الذهبي، أشرف على تحقيقه شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٤، ١٤١٠/١٩٨٦م.
- شرح أبيات سيبويه، لأبي جعفر النحاس، تحقيق وهبة متولى سالم، مكتبة الشباب، القاهرة، ط ١، ١٤٠٥/١٩٨٥م.
- شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد يوسف السيرافي، حققه محمد علي سلطاني، دار المأمون، دمشق، وبيروت، ١٩٧٩م.
- شرح الأبيات المشكلة (إيضاح الشعر)، للفارسي، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودارة العلوم، بيروت، ط ١، ١٤٠٧.
- شرح ألفية ابن معط لأبي جعفر أحمد بن يوسف الرعيني، رسالة عالية (دكتوراه)، مقدمة إلى جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، السفر الثالث حققه إبراهيم رجب بخيت، سنة ١٤١٩، والسفر السابع حققه عبدالله بن عمر حاج إبراهيم، سنة ١٤١٧.
- شرح التسهيل، لابن مالك الأندلسي، تحقيق محمد عطا وآخر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢.

- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق صاحب أبو جناح، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة
- شرح السيرافي لكتاب سيبويه، تحقيق أحمد مهدي وعلي معاوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٩، وعدت إلى المخطوطة المchorة في جامعة الإمام، برقم ١٠٣٠٠ - ١٠٢٩٦ / ف، مصورة عن دار الكتب المصرية، برقم ١٣٧ / نحو..
- شرح شواهد المغني، للسيوطى، تعليقات محمد محمود الشنقيطى، واعتنى به أحمد ظافر كوجان، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك الأندلسى، تحقيق عدنان الدوري، مطبعة العانى، بغداد، ١٢٩٧ / ١٩٧٧ م.
- شرح الفصيح، المنسوب إلى الزمخشري، تحقيق إبراهيم الغامدى، نشر جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٧.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر الأنبارى، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، ط ٤، ١٤٠٠.
- شرح الكافية، شرح ابن الحاجب، تحقيق جمال عبدالعاطى مخيم، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٨.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك الأندلسى، تحقيق علي معاوض وآخر، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠.
- شرح الكافية للرضي، لرضي الدين الإستراباذى، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي.
- شرح المفصل، لابن يعيش النحوى، دار صادر، مصورة من الطبعة المثيرة.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير، للشلوبين، تحقيق د. تركي العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤١٣.
- شرح المقدمة المحسبة، لابن باشاذ، تحقيق خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط ١، ١٩٧٦ م.

- شرح قطر الندى، لابن هشام الأنصاري، حققه محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث، بيروت، ط ١١، سنة ١٢٨٣.
- شعر عبد الرحمن بن حسان، جمعه وحققه مكي العاني، بغداد، ط ١، ١٩٧١م.
- الصحيح المسند من أسباب النزول، لمقبل الوادعي، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٠.
- طبقات النحوين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط ٢.
- طبقات فحول الشعراء، لابن سلام، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر، مطبعة المدنى، القاهرة، ١٣٩٤/١٩٧٤م.
- الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد الهاشمي البصري، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٠.
- علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق، تحقيق محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠.
- غاية النهاية في طبقات القراء، لأبي الخير ابن الجوزي، عني بنشره ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، ١٤٠٢.
- غرائب التفسير وعجائب التأويل، للكرماني، تحقيق شمران العجمي، دار القبلة، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨.
- الفتح السماوي، للمناوي، تحقيق أحمد السلفي، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩.
- الفتح الودودي على المكودي، وهو حاشية ابن حمدون على شرح المكودي للألفية، ضبط محمد صديق، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥.
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدرایة من علم التفسير، لمحمد بن علي الشوكاني، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٣.
- الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتجب الهمداني، تحقيق محمد النمر وآخر، دار الثقافة، الدوحة، ط ٢، ١٤١١هـ.

- الفهرست لابن النديم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨.
- القراءات الشاذة (طبع باسم: مختصر في شواد القرآن)، لابن خالويه، عنى بنشره ج. برجشتراسر، المطبعة الرحمانية بمصر، ١٩٣٤ م.
- الكتاب، لسيبويه، طبعة بولاق، ١٣١٧، وطبعة عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨.
- الكشاف، لأبي القاسم الزمخشري، خدمة محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥/١٩٩٥ م.
- كشف المشكلات وإيضاح المضلالات، لجامعة العلوم الباقولي، تحقيق محمد الدالي، طبع مجمع اللغة العربية بدمشق.
- الكلام على سورة الإخلاص، لابن رجب، تحقيق موفق العوضي، مكتبة السوادي، جدة، ١٤٠٧.
- الآلية المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للسيوطى، تحقيق صلاح بن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة ١، ١٤١٧.
- اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل الحنبلي، تحقيق عادل عبدالموجود وآخر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩.
- اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبرى، تحقيق غازي طليمات، دار الفكر المعاصر ببيروت، ط ١، ١٤١٦.
- لسان العرب، لابن منظور الإفريقي، دار صادر، بيروت.
- لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني، اعتماد دائرة المعارف النظامية، الهند، مؤسسة الأعلمى للمطبوعات، بيروت، الطبعة ٢، ١٤٠٦.
- مجالس ثعلب، لأبي العباس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة.
- مجالس العلماء، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٤٠٣/١٩٨٣ م.

- المحتسب، لابن جني، تحقيق علي النجدي وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي، دار سرzkين، ط ٢، ١٤٠٦.
- المدارس النحوية، لشوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط ٥.
- مدرسة البصرة النحوية، لعبد الرحمن السيد، دار المعارف، مصر، ط ١.
- مدرسة الكوفة، لمهدى المخزومي، طبعة مصطفى البابي، ط ٢، ١٣٧٧م/١٩٥٨م.
- المحرر الوجيز، لابن عطية الأندلسى، تحقيق عبد السلام عبد الشافى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣.
- المحكم، لابن سيده، تحقيق عبد الحميد هنداوى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١.
- المحلي (وجوه النصب)، لأبى بكر بن شقير البغدادى، تحقيق فائز فارس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٨.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطى، تعليق محمد جاد المولى بك وصاحبيه، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٦م.
- المسائل البصرىات، لأبى علي الفارسى، تحقيق محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدنى، مصر، ط ١، ١٤٠٥/١٩٨٥م.
- المسائل الحلبىات، لأبى علي الفارسى، تحقيق حسن هنداوى، دار القلم بدمشق، ودار المنارة ببيروت، ط ١، ١٤٠٧/١٩٨٧م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق محمد برگات، مركز البحث بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٠.
- مسند أحمد، للإمام أحمد ابن حنبل، بعناية محمد ناصر الدين الألبانى، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٥، ١٤٠٥/١٩٨٥م.
- مشكل إعراب القرآن، ل McKى بن أبى طالب القيسى، تحقيق حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٤، ١٤٠٨.

- المصباح المنير، لأحمد بن محمد الفيومي، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٧م.
- المصطلح النحوى، لعوض القزوى، عمادة شؤون المكتبات، بجامعة الرياض (جامعة الملك سعود حالياً)، الرياض، ط ١، ١٤٠١.
- مصطلحات النحو الكوفي، لعبد الله الخثran، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط ١، ١٤١١/١٩٩٠م.
- مصنف ابن أبي شيبة، لابن أبي شيبة الكوفي، تحقيق كمال الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة ١، ١٤٠٩.
- معانى القرآن، لأبي الحسن الأخفش، حققه فائز فارس، دار البشير، ودار الأمل، ط ٢، ١٤٠١/١٩٨١م.
- معانى القرآن، لأبي زكريا الفراء، تحقيق أحمد نجاتي ومحمد النجار، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٩٨٠م.
- معانى القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٨/١٩٨٨م.
- المغنى في الضعفاء، لشمس الدين الذهبي، حققه نور الدين عتر.
- مغني اللبيب، لابن هشام الأنصارى، حققه مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤١٢.
- المفصل في العربية، للزمخشري، تحقيق د. علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
- المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية، للشاطبى، تحقيق لفييف من أساتذة جامعة أم القرى، طبع جامعة أم القرى، في مكة المكرمة، الطبعة ١، سنة ١٤٢٨.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، لمحمود العيني، مطبوع في هامش خزانة الأدب، دار صادر، بيروت، ط ١.
- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة في الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.

- المقتصب، لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- المقرب، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق عادل عبد الموجود وآخر، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٨.
- منازل الحروف، لأبي الحسن الرماني، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، ١٩٨٤ م..
- النحو في مجالس ثعلب، د. أحمد عبداللطيف البايسي، دار الثقافة العربية، القاهرة.
- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، لمحمد المرابط الدلائي، تحقيق مصطفى العربي، مطباع الثورة للطباعة والنشر بنغازى.
- النشر في القراءات العشر، لأبي الحير ابن الجوزي، تصحيح علي محمد الضبع، دار الكتب العلمية، بيروت.
- همع الموامع في شرح جمع الجواجم، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧/١٩٨٧ م.

